**جامعة قاصدي مرباح ورقلـــة**

**كلية الآداب والعلوم الإنسانية**

**قسم اللغة العربية وآدابها**

رقم الترتيب :....
رقم التسلسل :...

**مقدمــة لنيل شهــادة**

**الماجستيـــر**

**فرع : أدب عربــي**

**تخصص : نحو عربي مدارسه ونظرياتــه**

**من** إعداد الطالب : محمد فؤاد بالحسن

**تحت عنـــوان**

# الاتجاه الحديث في النحو العربي

**نوقشت يوم : 12- 01 – 2009 م**

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

| | | |
|---|---|---|
| أد/ حسيني بوبكر | أستاذ التعليم العالي بجامعة ورقلــة | رئيــسا |
| د/ عيساني عبد المجيد | أستاذ محاضر بجامعة ورقلــة | مشرفا |
| أد/ دفة بلقاسم | أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر – بسكرة | مناقشا |
| د/ حمام بلفاسم | أستاذ محاضر بجامعة ورقلــة | مناقشا |

﴿ ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ﴾[1]

1 – البقرة 147

**الفهرس :**

**مقدمـة :** .....4

**الفصل الأول : ملامح الدرس النحوي قديما** .....7-42

1- منهج القدامى في تعاملهم مع المادة النحوية .....8

ا- الشق النظري ..... .....11

1- قداسة اللغة العربية.....12

2- اللحن ..... 13

3- لغة قريش ولهجات العرب ..... .....16

ب – الشق التطبيقي ..... .....21

1- السماع ..... .....21

2- القياس..... .....23

3- التعليل..... .....24

4- الاحتجاج..... .....26

أ_ القرآن الكريم ..... . .....27

ب_ الحديث الشريف ..... .....29

ج_ كلام العرب .....30

2- قضية العامل .....33

3- مواقف بعض المتأخرين من العامل .....39

**الفصل الثاني : أسس الاتجاه الحديث في النحو** ..... ....45-103

1- جذور الدرس النحوي الحديث .....46

ا- علاقة النحو بالمعنى .....53

ب- بعض المسائل النحوية .....59
ج- طرق التأليف .....63
2- رواده ..... ....66
ا- دعاة تيسير النحو نظريا .....71
ب- دعاة تيسير النحو تطبيقيا .....77
3- أهم قضايا الدرس الحديث ..... ....90
أولا العامل .....90
ثانيا الجملة .....95
ثالثا التأويل والتقدير .....99
**الفصل الثالث : الدرس الحديث والنحو القديم** .....105-139
1- أبرز القضايا بين النحاة المحدثين والقدامى .....106
ا- النداء .....109
ب- الابتداء .....111
ج- أقسام الجملة العربية .....114
د- الاشتغال .....120
2- النقد الموجه للنحاة المحدثين .....125
3- حاجتنا إلى التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي .....132
ا- مقترحات تخص الدرس النحوي .....136
ب- مقترحات تخص النحو الوظيفي .....137
**خاتمة و نتائج** .....139
**قائمة مصادر البحث ومراجعه** .....143

## مقدمة

هذا البحث الذي عنوانه « الاتجاه الحديث في النحو العربي » هو خلاصة ما رأيت من دراستي للعديد من آراء اللغويين العرب المحدثين، وهو دراسة وصفية نقدية تالية لأخرى سبقتها في مرحلة التدرج حين قدمت دراسة عن ( كان وأخواتها )، استوقفني فيها ما ذهب إليه الدكتور المخزومي من آراء.

والحق أن الدرس النحوي قد تناولته بالبحث أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي دراسات عديدة وبخاصة في ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث. أما هذه الدراسة فتأخذ منحى آخر، إذ هي تستهدف استعراض ما ذهب إليه النحاة المحدثون في ضوء معطيات ونتائج الدرس النحوي القديم عسى أن أستجمع السمات المشتركة التي يستأهل بها هؤلاء الدارسون أن يكونوا أصحاب مدرسة نحوية حديثة على غرار المدارس النحوية القديمة.

وقد قسمت البحث إلى ثلاثة فصول ذيلتها بنتائج جزئية، وكل فصل مقسم إلى مباحث. فالفصل الأول تمهيدي يعرض لملامح الدرس النحوي القديم وفق منهج وصفي يتتبع منهج النحاة القدماء في تعاملهم مع المادة النحوية في مصادرها المختلفة، أعني القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب المحتج بلغاتهم، وأسباب اعتمادهم هذا المنهج دون النظر إلى مراتب هذه المصادر في الاحتجاج. ويتتبع أصول نظرية العامل وأثرها في توجيه الدرس النحوي، كما يتتبع أقوال بعض المتأخرين من النحاة القدامى في العامل كابن مضاء والرضي ويناقش آراءهم فيه.

أما الفصل الثاني فهو دراسة لأسس الاتجاه الحديث في الدرس النحوي، ولذلك فهو يتتبع جذوره المتمثلة في علاقة ما قاله النحاة المحدثون بما قال به النحاة القدامى للوقوف

على مدى تأثير القدامى في توجيه الدرس النحوي الحديث من جهة ، ومن جهة أخرى لمعرفة مدى تجدر مواقف الداعين إلى تيسير النحو ، كما يعرض لأبرز رواده وأهم أعمالهم مع التركيز على أولئك الأعلام الذين اتحدت منطلقاتهم أو تشابهت وجهاتهم أمثال الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي . ويعرض أيضا لأبرز قضايا الدرس النحوي الحديث انطلاقا من تعاور الدارسين المحدثين عليها وتوجيههم عنايتهم إليها.

وقد حاولت جهدي أن ألتزم المنهج الوصفي الذي تقتضيه مثل هذه الدراسة، ولم أحد عنه إلا فيما ندر كالذي فعلته في آخر الفصل الأول عند مناقشتي لآراء النحاة المتأخرين في العامل مناقشة تهدف إلى الوقوف على الفرق بين من يدعو إلى هدم نظرية العامل ومن يدعو إلى إصلاحها ، بما يلائم طبيعة اللغة وأذواق الناطقين بها.

أما الفصل الأخير فاقتضى مني الانتقال إلى المنهج المقارن لأنه يتناول أبرز قضايا الدرس النحوي الحديث وهي عديدة ومتشابكة اكتفيت ببعضها كالنداء والابتداء والاشتغال ، لما لها من ارتباط بالعامل من جهة ، وبحركات الإعراب من جهة ثانية، كل ذلك في ضوء نتائج الدرس النحوي القديم مبديا رأيي في ذلك. ويخلص البحث بناء على ما تم استعراضه إلى أن حاجتنا اليوم إلى التفريق بين نحو المتخصصين ونحو المبتدئين باتت أكبر من ضرورة، لتسلم عقول الناشئة من التخبط والتيه ويخف انتقاد المتخصصين للنحو القديم ودارسيه.

ولست أدعي أني أتيت في هذا البحث بالجديد المبتكر ، فذلك أبعد ما يكون عن مبتدئ في البحث لما يستو عوده ، ولكن حسبي أنني استطعت أن ألملم شتات الموضوع برغم اتساعه وتشعبه واتصاله بالتفكير النحوي ، وبالتطبيق النحوي أيضا ، ذلكم التشعب الذي زاد من صعوبة البحث ، ووجدت نفسي بسبب منه أمام بحر خضم ما كنت لأغوص

فيه لولا أن وفقني الله إلى الخطة التي وضعتها بمعاونة من أستاذي المشرف ، فجاء البحث على الوجه الذي ترون .

هذا وإني بعد أن أتممت مذكرتي لأتقدم بجزيل الشكر وخالصه لأستاذي الدكتور عبد المجيد عيساني الذي أشرف على هذا البحث وتعهد صاحبه بالتوجيه والرعاية بعد أن وضع بين يدي مكتبته فأفدت من ذلك كثيرا، كما أتوجه بالشكر العميق إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

وبعد فهذا جهدي قدمته آملا أن يحظى من أهل اللغة ببعض عنايتهم، وأن يكون إسهاما في الدرس اللغوي جديرة بالاهتمام . والله وحده أسأل القبول والتوفيق.

**الخميس 22 رمضان 1428 هـ**

**4 أكتوبر 2007 م**

# الفصل الأول

# ملامح الدرس النحوي قديما

1- منهج القدامى في تعاملهم مع المادة النحوية
2- قضايا العامل عند القدامى
3- آراء بعض المتأخرين منهم في العامل

## 1- منهج القدامى في تعاملهم مع المادة النحوية:

مضت العقود الثلاثة الأولى من عمر الدعوة الإسلامية، وليس في أيدي المسلمين شيء مما يقرأ، سوى ما كتبه بعض الصحابة مما كان يتنزل من القران الكريم من تلقاء أنفسهم أو بأمر من رسول الله (ﷺ). لأن الأولين منهم عرب وهم أصحاب رواية. وقد نفر أبو بكر من جمعه وكتابته حين استحثه عمر بن الخطاب على ذلك وقال: أفعل ما لم يفعله رسول الله (ﷺ) فتراجعا. ثم أرسل أبو بكر إلى زيد بن ثابت، وهو من كتبة الوحي وشاهد العرضة الأخيرة[1]، يستشيره فيما كان عرض عليه عمر فمال إلى ترك ذلك ، ولكنهما رأيا بعد ذلك رأي عمر فأمر أبو بكر زيدا فكتبه في قطع الأدم وكسر الأكتاف والعسب.

ولما آل الأمر إلى عثمان بن عفان، واتسعت الفتوح وتفرق المسلمون في الأمصار، وبلغه اختلاف المسلمين في وجوه القراءة رأى الخليفة أن يجمع الأمة على نص واحد حذار أن يناله تصحيف أو تحريف. ولكن ما قام به عثمان في خدمة كتاب الله الحكيم لم يعد وحده كافيا فيما بعد نتيجة اختلاط المجتمع الإسلامي لدخول الأعاجم في الإسلام. لذلك ندب زياد ابن أبيه أبا الأسود الدؤلي ( ت 69 هـ) لنقط القران حيث اتخذ كاتبا حاذقا من بني عبد القيس، وقال له: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضممت شفتي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين... وكان الكاتب يضع النقط بصبغ يخالف لونه لون المداد الذي كتبت به الآيات»[2].

---

[1] ينظر إعجاز القرآن و البلاغة النبوية . مجموعة مصطفى صادق الرافعي. ص 35 مكتبة رحاب . الجزائر. د.ط – د.ت

[2] الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري . محمد حسين آل ياسين .54 منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت. لبنان- ط1 . 1980. نقلا عن المحكم في نقط المصاحف ص 3

[3] الكتاب سيبويه . تح. عبد السلام هارون ج2 .ص 315 . مكتبة الخانجي. القاهرة. ط 3 . 1988

ثم تحول نقط أبي الأسود على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) إلى الحركات المعروفة في علم الخط (الكتابة) اليوم، حيث كان يرى «أن الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو»[3] .

كان العمل على حفظ القران إذاً وصونه من أن يتسرب إلى ألسنة الناس شيء من اللحن هو الدافع إلى النقط، وهو ما أوضحه أبو عمرو الداني ( ت 444 هـ) بقوله : «إن الذي دعا السلف رضي الله عنهم إلى نقط المصاحف ما شهدوه من أهل عصرهم، مع قربهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها، من فساد ألسنتهم واختلاف ألفاظهم وتغير طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم، وما خافوه مع مرور الأيام وتطاول الأزمان من تزايد ذلك وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممن هو لاشك في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون ما شاهدوه ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن، لكي يرجع إلى نقطها ويصار إلى شكله، عند دخول الشكوك وعدم المعرفة، ويتحقق بذلك إعراب الكلم، وتدرك به كيفية الألفاظ»[1].

ولم يكتف العلماء بجمع القرآن، وتوحيد رسمه وضبطه بل مضوا يدرسونه ويفقهونه حتى صاروا في ذلك طوائف، اشتغلت طائفة منهم بجمع متنه، وهي طائفة الرواة، واشتغلت أخرى باستنباط الأحكام وهم الفقهاء، وطائفة ثالثة عنيت بإعراب نصوص القرآن مستندة إلى رواية اللغة وتوسعت في ذلك وتناولت علل الإعراب وهؤلاء هم النحاة.

من هنا كان لحن الناس في القراءة سببا في ظهور علم النحو، يؤيد هذا أن أوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراء، أو ممن عنوا بالدراسات القرآنية، فمن البصريين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) ، وعيسى بن عمر الثقفي(ت 149هـ) وأبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) ، والخليل بن أحمد الفراهيدي. ومن الكوفيين علي بن حمزة

[1] الدراسات اللغوية عند العرب. ص 5 .ص 6 نقلا عن -المحكم ص 9 . ص 23
[2] مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو . مهدي المخزومي. ص 20 . دار الرائد العربي بيروت. ط : 3 . 1986

الكسائي (ت 189 هـ)، ويحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ)[2]. وكل هؤلاء هم من يمثل الطبقة الثالثة، وهم من أعلام القراء واللغة على تفاوت، فأبو عمر ابن العلاء والخليل بن أحمد رويا حروفا عن عاصم بن أبي النجود (ت 127هـ) أما الكسائي علي بن حمزة فتلمذ لحمزة بن حبيب الزيات وانتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة، «يروي ابن الجزري عن ابن الأنباري (ت 577 هـ): أن الكسائي كان أوحد الناس في القرآن»[1].

لا غرو إذاً أن كانت بدايات الدراسات اللغوية الأولى خليطا من علوم عديدة، «فأبو الأسود نقط القرآن، ووضع الضوابط النحوية الأولى، وقعد للفتيا في جامع البصرة يبصر الناس في أمور دينهم، وكان يعد إضافة إلى ذلك من المحيطين باختلاف اللهجات العربية والعارفين بغريب اللغة، وفي شعره ما يدل على هذه المعرفة الواسعة»[2]. والخليل ابن أحمد اهتم بالرواية والمشافهة، ودرس اللغة فوضع " العين" أول معجم لمفردات العربية، وعني بالنحو حتى شملت آراؤه فيه قسطا وافيا من كتاب سيبويه، وأنشأ علم العروض والقافية أول مرة، وتوجه للقراءة فبرع فيها، وكان قد شكل القرآن بالحركات قبل ذلك، وله في التصريف آراء كثيرة مجموعة في " الكتاب" [3] .

وكذلك الكسائي وهو من هو في القراءة والرواية والنحو ، وغير هؤلاء كثير على تفاوت فيما يختص الواحد منهم .

والحديث عن تداخل الدرس اللغوي في غيره من فروع الدراسات اللغوية وغير اللغوية تبعا لتنوع اهتمامات الدارسين ، واختلاط التأليف في زمانهم لا يعني بالضرورة وجود فاصل زمني بين مرحلة التأليف المختلط والتأليف المستقل والجدير بالذكر أن الدرس النحوي أخذ يستقل عن الأعمال القرآنية تدريجيا ، وتوسع موضوعه، فأصبحت اللغة كلها ميدانا له

---

[1] نفسه .ص 25
[2] الدراسات اللغوية عند العرب. 79 نقلا عن مجلة البلاغ العدد 10 . ص 43. 1967
[3] نفسه. ص 81

، كما توسع غرضه فأصبح هو المحافظة على سلامة اللغة من أن يصيبها التحريف أو اللحن .

وقد نضج هذا الدرس واكتمل على يد الخليل بما تيسر له ولمعاصريه من مصادر لغوية حية أو منقولة ثم جاء من بعده تلميذه سيبويه (ت 180 هـ) وخرج بكتابه الذي مثل نقطة الانطلاق الفعلية لعلم النحو الذي يقترب في كثير من مصطلحاته ومنهاجه من الدرس الفقهي كما استخدم مصطلحات فتحت الباب على مصراعيه للفلسفة الكلامية كالعامل والمعمول والعلة وغيرهما مما كان له الأثر البالغ في طبيعة الدرس النحوي وسيرورته أفقيا وعموديا .

على أن ما يعنينا من هذا كله هو أن نتعرف إلى منهج القدماء في تعاملهم مع المادة النحوية أي اللغة سواء كان التعويل على« أن النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[1] كما يرى أبو علي الفارسي ( ت 377 هـ) أو على أن النحو دراسة وصفية تطبيقية كما يرى المخزومي. فما هي معالم هذا المنهج ؟

ومن الضروري ونحن نتحدث عن منهج الدارسين الأولين في تعاملهم مع المادة النحوية، أن نشير إلى أن المنهج يتكون من شقين اثنين ؛أحدهما نظري والآخر تطبيقي:

ا- **الشق النظري** : وهو الذي يتصل باللغة ذاتها وعليه يقوم المنهج ولكنه ليس هو، ونعني به قداسة اللغة العربية واللحن ولغة قريش .

## 1- قداسة اللغة العربية:

[1] الإيضاح العضدي . أبو علي الفارسي. تح حسن شاذلي فرهود ج2 /3 ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر. د ط 1984

كان العرب قبل الإسلام يعتزون بلغتهم ويتفاخرون بأساليبها فلما نزل القرآن بلسانهم ازداد ارتباطهم بها إذ لم تعد لغة التخاطب فحسب بل هي فوق ذلك لغة العبادة ثم هي لم تعد لغة العربي الأصيل فحسب وإنما صارت لغة العربي الدخيل ، ومن هنا نشأت قداسة اللغة ، ولا سيما لغة القرآن حتى تماروا فيها واجترأ بعضهم على تكفير بعض حين يأتي فريق منهم بما لم يسمع من غيره .

وأمر آخر يضاف إلى ذلك وهو أن طليعة العلماء الأولين ابن عباس كان ذهب إلى أنها توقيفية صدرت عن آدم عليه السلام بوحي من ربه حيث أن الله تعالى يقول ﴿و علم آدم الأسماء كلها﴾ [1] ، فقال ابن عباس في تفسير هذه الآية «علمه الأسماء كلها وهي هذه التي يتعارفها الناس ، من دابة وسهل ، وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها.» [2]

مثل هذا الرأي أضفى على العربية هالة من القداسة لم يعد معها متاحا أي تعديل أو تبديل على ظاهر قول ابن عباس فهي وجدت كاملة منذ خلق الله عز وجل آدم عليه السلام ، ومن الذين قالوا برأي ابن عباس أبو علي الفارسي حيث قال : « هو من عند الله واحتج بقوله تعالى ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ »[3]وكذا ابن فارس (ت 395 هـ) غير أنه زاد على ابن عباس أن هذا التوقيف متدرج حيث قال : « وقف الله عز وجل آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه ، وانتشر من ذلك ما شاء الله ، ثم علم بعد ذلك من آدم عليه السلام من عرب الأنبياء صلوات الله عليهم نبيا نبيا ما شاء الله أن يعلمه حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فأتاه الله جل وعز من ذلك ما لم يؤته أحدا قبله تماما على ما أحسنه من اللغة المتقدمة ، ثم قر الأمر قراره ، فلا نعلم لغة من بعده حدثت »[4]

---

[1] البقرة 31

[2] الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ابن فارس، تعليق أحمد حسن بسج،13، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1998

[3] الخصائص، ابن جني، تح. محمد علي النجار، دار الهدى، لبنان، ط2

[4] الصاحبي، . ص 14

وكان طبيعيا أن تحاط العربية بهالة من القداسة بعدما صارت لغة الكتاب الحكيم، لأن القرآن الكريم هو الذي نقلها من لغة السماع والرواية إلى لغة الكتابة إذ كان النبي (ﷺ) يأمر بكتابة آيات الذكر الحكيم كلما نزلت ،كما أنها بفضل الإسلام خرجت من حدود الجزيرة العربية وصارت تحل حيثما حل فاتح أو تاجر يتلو كلام الله بلسان عربي مبين.

**2- اللحن :**

إن الحديث عن قداسة اللغة ليسوق بالضرورة ، إلى الحديث عن اللحن ، فقد سمى العرب الأقحاح كل خروج عما جرت به السليقة لحنا ، ولذلك حفظت لنا كتب اللغة الكثير من حوادثه وصوره ، فمنها أن رجلا وقف خطيبا بين يدي المصطفى (ﷺ) على رأس وفد يعلن إسلامه فلحن في كلامه فقال النبي (ﷺ) « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل »[2] وأن عمر مر على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: « إنا قوم متعلمين فأعرض مغضبا وقال والله لخطأكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم ، وقرئ كتاب إلى عمر أوله من أبو موسى الأشعري ، فكتب عمر لأبي موسى بضرب الكاتب* سوطا ، ومر عمر برجلين يرميان فقال أحدهما للآخر أسبت فقال عمر سوء اللحن أشد من سوء الرمي »[2] .

والأشد من ذلك كله أن تسرب اللحن إلى قراءة القرآن الكريم فقد سمع عمر مقولة أعرابي يوما حين أقرأه رجل بالمدينة ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾[3]، بكسر اللام من رسوله، فدعاه عمر وأقرأه الآية بضم اللام ، وأمر عمر بعدها أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة[4] ، وقصة بنت أبي الأسود في هذا الباب مشهورة ، وهي تروى على أنها علم على بدء الدرس النحوي ، وإن رويت معها

---

[1] الخصائص . ج2. ص 8

* هو أبو الحصين بن أبي الحر العنبري. وفيات الأعيان .ج5. ص 99

[2] الأدب المفرد، البخاري. ص 227، المطبعة السلفية، مصر.دط 1375هـ

[3] التوبة. 3

[1] الخصائص ج2. ص 5

قصص أخرى منها تلك التي نسبت إلى عمر في شأن من قرأ كلمة (رسوله) في الآية السابقة بكسر اللام .

وربما دلت كثرة الروايات المنسوبة إلى عمر على اهتمامه رضي الله عنه باللغة، وأن استقرار أمر الخلافة له أتاح له أن يرى في رعيته ما لم يتح لسابقه أبي بكر الصديق ولاحقه عثمان أن يرى من صور اللحن.

ويسري اللحن في الأمة مع تعاقب الليل والنهار وتعاقب الخلفاء والملوك على أمرها وانتقالها من عصر إلى عصر لينتقل من العامة إلى الخاصة ، ومن سواد الأمة إلى علية القوم ويرد على السنة البلغاء من الخلفاء والأمراء ، فقد قيل لعبد الملك بن مروان : « أسرع الشيب إليك، فقال : شيبني ارتقاء المنابر وخوف اللحن وكان يرى أن اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب النفيس »[1]

ويروى أن الحجاج وهو من الخطباء البلغاء سأل يحي بن يعمر الليثي:«أتسمعني ألحن على المنبر؟ فقال يحي الأمير أفصح الناس إلا أنه لا يروي الشعر قال: أتسمعني ألحن حرفا ؟ قال نعم ، في آي القرآن قال فذلك أشنع ، وما هو ؟ قال : تقول : ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله..﴾ [2] تقرؤها (أحب) بالرفع فأنف الحجاج أن يطلع له رجل على لحن فبعث به إلى خراسان »[3]

ولا يكاد يقل عن خوفهم من اللحن بغضهم له وكراهتهم إياه ، فقد روي أن عبد العزيز بن مروان الأمير الأموي ، أخا عبد الملك كان يعطي على العربية ويحرم على اللحن ، حتى قدم عليه زوار من أهل المدينة وأهل مكة من قريش فجعل يقول للرجل منهم

---

[1] في أصول النحو، سعيد الأفغاني . ص 10 . دار الفكر . ط 3، نقلا عن :عيون الأخبار .ج2 . ص158

[2] التوبة . ص 24

[3] طبقات النحويين و اللغويين، الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم 5، دار المعارف، مصر، د.ط، د.ت

: « من أنت ؟ فيقول من بني فلان فيقول للكاتب أعطه مأتي دينار حتى جاءه رجل من بني عبد الدار فقال : من أنت ؟ فقال : من بنو عبد الدار فقال : تجدها من جائزتك وقال لكاتبه : أعطه مئة دينار »[1] وكان عمر بن عبد العزيز يقول :« إن الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأرده عنها ، وكأني اقضم حب الرمان الحامض لبغضي استماع اللحن ، و يكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيعرب فأجيبه إليها التذاذا لما أسمع من كلامه ، وكان يقول : أكاد أضرس إذا سمعت اللحن »[2]

هذه بعض مظاهر اللحن ، وهي قليل من كثير ، حدثت في المائة الأولى من الهجرة ، والعرب يومئذ يتناقلون المقولة المشهورة « ليس للاحن حرمة » وهم يومئذ أشد استنكارا لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة ، فقد ينطق بعضهم بالدخيل والمولد ولكنه لا ينطق باللحن كما قرر ابن جني[3]. ولكن هذه المظاهر بقدر ما أبانت عن ضعف السليقة وبعد طوائف من العرب عن الفصاحة فإنها دلت كذلك على شدة نفور الخاصة من اللحن وتشددهم مع من يأتيه حتى زمن العباسيين ، من ذلك أن رسول والي الكوفة العباس بن محمد بن موسى دخل على طاهر بن حسين فقال له : « أخيك أبي موسى يقرأ عليك السلام » قال : وما أنت منه ؟ قال : كاتبه الذي يطعمه الخبز فأمر توا بصرف العباس عن الكوفة إذ لم يتخذ كاتبا يحسن الأداء عنه »[4]،ورغم ذلك فإن ناسا من العرب استملحوا اللحن واستعذبوه خاصة في جلسات السمر ومواقف التندر كما روى الجاحظ في بيانه[5] . فهل سكت عنه ؟ يقول أحمد جلايلي: « مهما استملح بعض العرب اللحن واستخدموه أرضا خصبة للتنكيت والفكاهة في زمن الاحتجاج فإن النحاة كانوا له بالمرصاد ، وتتبعوا عثرات الأعراب والشعراء ، ووجهوا إليهم أقسى نعوت القصور في الكلام . فبلغت درجة انتقادات النحاة للشعراء

---

[1] في أصول النحو، ص 11
[2] في أصول النحو، ص 12
[3] الخصائص ج
[4] في أصول النحو ص 14، نقلا عن: إرشاد الأريب ج1 . ص84
[5] البيان و التبيين، الجاحظ، ج1. ص167 و ما بعدها، دار الفكر للجميع، د. ط، 1968

أشدها ، وكان الشعراء لذلك يغضبون ، وساروا يثأرون لأنفسهم بشعرهم ويدافعون عن سليقتهم ، ويوجهون إلى النحو والنحاة أقسي النعوت وأعظم السخريات »[1] وكل ذلك يدل على مدى كراهتهم اللحن ونفورهم منه كما يدل على مدى تقديسهم اللغة الفصيحة مما جعل لغة قريش تستحوذ على منزلة خاصة أمام اللهجات العربية الأخرى .

**3- لغة قريش و لهجات العرب :**

لماذا الحديث عن لغة قريش ؟ وجوابه أنني حين قرأت قول الرافعي « الأصل فيمن نزل القرآن بلغتهم قريش ، وقد سلف لنا في مبحث اللغة كلام في معنى الإصلاح الذي خلصت به لغتهم إلى التهذيب،و كيف واروا بينهم في لغات العرب ممن كان يجتمع إليهم من الحجيج أو ينزل بهم من العرب في كل موسم ومتسوق» وقرأت قول محمد حسين: « إذا كان القرآن قد نزل بلغة قريش فكيف نفسر وجود الألفاظ العبرية والسريانية والفارسية وغيرها فيه ؟...»[2] حين قرأت هذين القولين استوقفني ما بينهما من بون شاسع ، والحق أن تساؤل محمد حسين السالف الذكر ما كان ينبغي أن يصوب تجاه لغة قريش وحسب لما فيه من ذكر للعبرية والسريانية والفارسية وإنما كان ينبغي أن يتجه إلى العربية ذاتها ، فيكون السؤال كالآتي : فإذا كان القرآن قد نزل بلغة العرب فكيف نفسر وجود الألفاظ العبرية ...؟ ومثل هذا لا يقول به عاقل بله مسلم .

ولقد تكلم القدماء في لغة قريش فأفاضوا ، من ذلك ما أشار إليه الفراء حيث قال: « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام ، وتحج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ »[3] وإلى مثله ذهب ابن فارس حين قال:« كانت قريش

---

[1] تأملات في اللحن و الإعراب، أحمد جلايلي،ص102 ، الأثر- مجلة الآداب و اللغات، العدد 03 ، ماي 2004، جامعة و رقلة، الجزائر

[2] الدراسات اللغوية عند العرب . ص 334

[3] المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ،ج1 . ص133 ، دراسة فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ن لبنان ،ط1 ، 1998

... مع فصاحتها .. إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب »[1] وكذلك الفارابي (ت 398 هـ) حين قال: « كانت قريش أجود انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا وأبينها عما في النفس .. »[2]

وقد استشهد بكلام الفارابي الأستاذ أحمد أمين ، وله في الخلاف حول فصاحة قريش من عدمها رأي حسن ، حيث ذهب إلى أنه من الضروري التفريق بين سلامة اللغة وفصاحتها فقد تتوفر لقبيلة سلامة اللغة في حين تكون الفصاحة لغيرها ، وفي هذا يقول: « والذي يظهر لي أن سلامة اللغة من دخول الدخيل فيها أمر غير الفصاحة ، وأن سلامة اللغة كانت في بني سعد خيرا مما هي في قريش لأنهم أهل وبر ، وأبعد عن التجارة وعن الاختلاط بالناس ، وعلى العكس من ذلك قريش فهم أهل مدر ، وكثير منهم كان يرحل إلى الشام ومصر وغيرهما ويتاجر مع أهلها ، ويسمع لغتهم ، فهم من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى ، لكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء ، وأعني بالفصاحة قوة التعبير عما في نفوسهم ، وقد اشتهروا بذلك أيضا في الإسلام ، يضاف إلى هذه الفصاحة ما حكي عنهم من رقة ألسنتهم، وحسن اختيارهم للألفاظ ، فكانوا إذا أتتهم الوفود من العرب للأسواق وللحج تخيروا من كلامهم وأشعارهم ولغاتهم .. »[3]

وقول الفارابي السالف الذكر يصلح كذلك دليلا على أن لغة قريش هي اللغة الأدبية الراقية التي يتحتم على كل خطيب أو شاعر أن يستخدمها إذا أراد أن يشتهر بين الناس ويقبلوا على كلامه ، ولا مكان حينئذ للهجة قبيلته لما استقلت به لهجات القبائل العربية من صفات خاصة . ولم يتهيأ لغير اللهجة القرشية أن تصبح اللهجة المشتركة ولغة الأدب نظرا

---

[1] الصاحبي، ص 28
[2] المزهر، ج1 . ص167
[3] ضحى الإسلام . أحمد أمين .ج2 . ص 247 . دار الكتاب العربي . بيروت . ط : 10

لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ، واللغة الموحدة من أهم العوامل لجمع شمل المتنافرين ، وهو سبب كان في الأصل نتيجة إذ أنه « لما بدأت عوامل الوحدة السياسية والثقافية بين القبائل تهيأت كل الظروف لجعل مكة مركزا لتلك الوحدة ، وبدأ رؤساء القبائل يفدون إليها يحجون إلى ذلك البيت الذي قدسوه قبل الإسلام، كما وفدوا للتجارة ، وليشهدوا منافع لهم في أسواق كانت مجالا للثقافة بين القبائل ، فيها تعقد المناظرات الأدبية والمساجلات من شعر أو خطابة ... وليؤدي الخطيب رسالته كاملة واضحة، وليترك سامعيه مشدوهين معجبين بقوله وبلباقته ، كان عليه أن يتحاشى تلك الصفات المحلية التي تتصل بلهجة من اللهجات ، وأن يتحدث إلى القوم بلغة تواضعوا عليها ، وألفوها جميعا ، كذلك كان لابد لأولئك الشعراء الذين جاءوا من بيئات متباينة أن ينظموا شعرهم بلغة خالية من عنعنة أو عجعجة أو كشكشة لتنال إعجاب سامعيه ، ولا يكون موضع سخريتهم وهزئهم ، وإلا فكيف كان من الممكن أن يفضل شاعر على شاعر في تلك المناظرات إذا كان المقياس مختلفا ، وأداة القول متباينة . لهذا توحدت القبائل في لغة أدبية ممتازة مختارة الألفاظ يعمد إليها الشاعر والخطيب كلما عنَّ له القول ، وتلك كانت اللغة النموذجية لغة الخاصة من الناس ، اللغة التي استحقت أن تروى آثارها ، ويعتز بها طويلا»[1] .

وبهذا صارت لغة قريش هي اللهجة المشتركة التي سادت جزيرة العرب و كتبت لها الغلبة لأنها أصبحت لغة الخطباء والشعراء والفصحاء لتصير عند بعض الدارسين بعد آماد بعيدة معيارا لفصاحة لهجات العرب الأخرى ، وذلك بالقياس إلى مدى قربها أو بعدها من قريش ، وهو ما رآه ابن خلدون حيث قال : « كانت قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم ، وأما من بعد عنهم من ربيعة ولخم

---

[1] اللهجات العربية . ابراهيم انيس ص 36 مكتبة الأنجلوالمصرية ط3، 1965

وجذام وغسان وإياد وقضاعة وعرب اليمن والمجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة ، فلم تكن لغتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية»[1]

على أن ما سقته من أدلة التأييد للغة قريش لا يمنعني من الإشارة إلى أن هناك فريقا من الباحثين عربا ومستشرقين ذهب إلى خلاف ذلك ومنهم الشيخ أمين الخولي والأستاذ عبده الراجحي والمستشرقون كارلويلينو ونولدكة وإسرائيل لفنسون[2] ولكن حججهم لم تثبت أمام حجج المؤيدين كما يرى الأستاذ محمود أحمد نحلة حيث قال : «وبعد فقد ظهر لنا أن حجج المعارضين لم تثبت على التمحيص ، وحجج المؤيدين بعد لا تزال قوية وكثيرة لذلك فنحن نميل إلى رأي المؤيدين ، وهو أن اللغة الأدبية نشأت من لهجة قريش مضيفين إلى أدلتهم ما توصل إليه اللغويون المحدثون من استقراء لتاريخ اللغات المشتركة وكيفية نشأتها»[3]

وأخلص بعد كل ما تقدم إلى أن لغة قريش هي اللهجة المشتركة قبل الإسلام ، وأنها لغة الأدب الممتازة ، وأنها بعد ذلك لغة القرآن الكريم كما يرى الدكتور طه حسين (ت 1973 م) حيث قال : « أما أن هذه اللغة العربية الفصحى التي نجدها في القرآن والحديث ، وما وصل إلينا من النصوص المعاصرة للنبي وأصحابه ، لغة قريش، فما نرى أنه يحتمل شكا أو جدالا ، فقد أجمع العرب على أن القرآن نزل بلغة قريش ، وقد يكون من التكلف والتحذق ، أن تجمع العرب كافة على أن لغة القرآن هي لغة قريش ، وأن لا يظهر في العصر الإسلامي الأول ، ولا في أيام بني أمية ، ولا في أيام بني العباس من ينكر هذا أو يجادل فيه رغم ما كان من الشعوبية الأعجمية ، ومن الشعوبية الحميرية ، ومن الخصومات السياسية بين قريش وغيرها من قبائل مضر ، ثم يزعم زاعم أن هذه اللغة هي ليست لغة قريش وإنما هي لغة قبيلة أخرى مهما تكن هذه القبيلة، فنحن مضطرون أمام هذا الإجماع

[1] مقدمة إبن خلدون ص 555، دار القلم، بيروت، ط 9، 1989
[2] لغة القرآن الكريم في جزء عم، محمود أحمد نحلة، ص 76، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط 1981
[3] لغة القرآن الكريم. ص 83

من جهة ، وأمام قرشية النبي من جهة أخرى، وأمام نزول القرآن في قريش من جهة ثالثة ، وأمام فهم قريش للفظ القرآن في غير مشقة ولا عنت من جهة رابعة ، وأمام اتفاق القرآن في اللغة واللهجة مع ما صح من حديث النبي القرشي ، ومن الرواية عن أصحابه القرشيين من جهة خامسة ، إلى أن نسلم بأن لغة القرآن إنما هي لغة قريش . »[1]. أما اللهجات الأخرى فيشير الدكتور علي عبد الواحد وافي إلى أنها بقيت في مجال المحادثة العامة بين أفراد كل قبيلة، وهي مختلفة بحسب اختلاف عاداتهم النطقية، ويرى أنه « قد وصل إلينا بعض مظاهر هذا الاختلاف من طريقين:

أحدهما: قراءات القرآن، وذلك أن كثيرا من مظاهر الاختلاف في هذه القراءات يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية في الأصوات أو في وزن الكلمات أو في مآخذ الاشتقاق أو في المفردات. فالقرآن وإن نزل بلغة قريش ورد فيه كثير من لهجات القبائل الأخرى في ألسنة أهلها وقرئت بعض ألفاظه على وجوه تتفق مع هذه اللهجات.

وثانيها: ما ورد في ثنايا كتب الأدب والتاريخ خاصا بهذه اللهجات. »[2]

**ب – الشق التطبيقي** : وهو الذي يتصل بطرائق القدامى في التعامل مع المادة وهو ذاته المنهج ، وأعني به السماع والقياس والتعليل والاحتجاج .

**1- السماع:**

وهو الأصل الأول من أصول النحو ويقصد به « ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن وكلام نبيه (ﷺ) وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر»[4] وقد اتخذ اللغويون ومنهم النحاة السماع وسيلة لضبط قواعد اللغة العربية، وكان خلف

---

[1] لغة القرآن الكريم ، ص 67

[1] لغة القرآن الكريم في جزء عم ،محمود أحمد نحلة ،ص 76 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دط 1981

2 فقه اللغة علي عبد الواحد وافي . ص 123 و ص 124 دار نهضة مصر. القاهرة. ط 8، د ت

[4] الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص 74، تعليق محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 2006

الأحمر ( ت 180هـ) أول من أحدث السماع بالبصرة[1]. كما جعلوا له حدودا زمانية وأخرى مكانية. أما الزمان فقد حدد بثلاثة قرون منها مائة وخمسون سنة قبل الإسلام ومثلها بعده فختم بذلك الشعر المحتج به بإبراهيم بن هرمة .(ت 176 هـ)، وأما المكان فقد اختاروا قبائل الوسط لسلامة ألسنتها من المخالطة ، وهي القبائل التي حددها الفارابي بقوله : « كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس .

والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف . ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة لم يؤخذ من حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الأخرى»[2]

ولم يكتف العلماء بذلك بل لقد قسموا السماع إلى مراتب يأتي القرآن الكريم في أولها يليه الحديث الشريف نظريا ، ثم كلام العرب نظما ونثرا . ثم قسموا المسموع ذاته إلى مطرد وشاذ ، وقسموا المطرد والشاذ أقساما وهكذا .

ولقد تشدد في شأن السماع البصريون ، ويمثل وجهة نظرهم قول الفارابي السالف الذكر ؛ إذ كانوا أسبق إلى جمع اللغة ، يقول ابن سلام :« وكان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية»[2] فبنوا قواعدهم على استقراء ناقص في كلام العرب ، وسنتعرض لذلك في حينه .

أما الكوفيون فقد ترخصوا في ذلك كثيرا ورأوا وجوب الأخذ عن القبائل العربية كلها، سواء ما كان منها أواسط الجزيرة العربية أو في أطرافها لأنها جميعا تتكلم العربية، ولم يثبت

---

[1] مصادر الشعر الجاهلي و قيمتها التاريخية، ناصر الدين الأسد، ص 449، دار المعارف، مصر، ط3، 1966

[2] . الاقتراح ، ص 102

[3] مصادر الشعر الجاهلي ،ص120 ، نقلا عن طبقات فحول الشعراء، ص 12

فساد ألسنتها واقعا وإنما هو مجرد افتراض ، وقد انتقدوا في هذا المسلك أيما انتقاد ، فهذا أبو زيد (ت255 هـ) يقول في شأن الكسائي رأس المدرسة الكوفية : « قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحوا كثيرا ثم صار إلى بغداد فلقي أعراب الحطمة فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن ، فأفسد ما كان أخذه بالبصرة كله »[1]، وهذا الرياشي (ت 257هـ) يطعن في الكوفيين قائلا: « إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء _ يعني الكوفيين _ أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز»[2] من هنا كان منشأ الخلاف بين المدرستين، البصرية والكوفية.

**2- القياس:**

أحد الأسس المنهجية في دراسة اللغة « وهو أعظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه »[3] كما يقول السيوطي ، وهو يقوم على السماع والرواية وله أركان هي : أصل، وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة. ولا غنى لنحوي عنه.

يقول ابن الأنباري :« النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا يعلم أحد من العلماء أنكره ... »[4] لذلك أخذ به النحويون البصريون والكوفيون على اختلاف في درجة الأخذ به والاعتماد عليه. «فمنهم من كان يتوسع فيه ، ويقيس على كل ما وصل إليه ، ومنهم من كان يتحرج ويتشدد ، فلا يقيس إلا على ما كان يرى أنه غالب وكثير . وكان هذا من أهم ما يفرق بين مدرستي الكوفة والبصرة ، فتلك تسلك مسلك المترخص في القياس وهذه تنهج نهج المتحرج »[5]

والقياس هو الوسيلة التي يسهل بها القيام على اللغة ، وتمكن الإنسان من التعبير عن حاجاته ، فقد انعقد الإجماع « أنه إذا قال العربي : كتب زيد ، فإنه يجوز أن يسند هذا

---

[1] الدراسات اللغوية عند العرب، ص 340، نقلا عن إنباه الرواة ج2. ص274

[2] الفهرست، محمد بن إسحاق النديم، تح مصطفى الشويمي، ص 262، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر د.ط، 1985

[3] الاقتراح 203

[4] نفسه. ص 206

[5] في النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي . ص 21 و ص 22 دار الرائد العربي، بيروت، ط2 ، 1986

الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة ، نحو: عمرو ، وبشر ، وأزدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال »[1]

والفضل في ذلك يرجع إلى عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمي ( ت 117 هـ) فهو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل، وللخليل في هذا الأصل النحوي مواقف مشهورة منها انه منع قول من أنشده :

ترافع العز بنا فارفنعا .

وقال له : هذا لا يكون ، فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :

تقاعس العز بنا فاقعنسسا .

والقصة مسجلة في كتاب " الاقتراح للسيوطي". وممن توسع في القياس نذكر عيسى بن عمر الثقفي (ت154هـ) وأبا عمر عمرو بن العلاء (ت157 هـ) ويونس بن حبيب (ت182هـ) . وقد نسب إلى سيبويه (ت180هـ) كما نسب إلى أستاذه الخليل أنهما كانا يقولان :« ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم »[2] وممن أخذ به أيضا الأخفش الأوسط (ت211هـ) وأبو عثمان المازني (ت225هـ) وأبو علي الفارسي (ت377هـ) وهم بصريون . وجعفر الرؤاسي (ت187هـ) ومعاذ الهراء (ت190هـ) والفراء (ت207هـ) وهم كوفيون .

وقد كان على أيدي هؤلاء النحاة الأوائل وسيلة لضبط قواعد اللغة بناء على ما تم استقراؤه من نصوصها المنقولة مشافهة أو رواية فإذا عن لأحدهم ما يخالف ذلك لم يتوان عن تغيير القاعدة ، إلا أنه تحول على أيدي المتأخرين عنهم إلى صناعة كان لها الأثر السيئ على اللغة كما هو معروف في كتب النحو ويكفيك شاهدا على ذلك قول أبي علي

---

[1] الاقتراح ص 206

[2] الخصائص ج2 . ص61

2 الإيضاح العضدي ج2 . ص3

الفارسي « لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أهون علي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية »[2].

**3- التعليل:**

ترجع البدايات الأولى للتعليل النحوي إلى ظهور علم النحو ، وذلك حين أراد النحاة الأوائل أن يضعوا للناس ما يضبط ألسنتهم من الانحراف عن سنن العرب في كلامهم فاندفعوا إلى « استنباط قوانين مطردة شبه الكليات والقواعد ، يقيس الناس عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه بالأشباه »[1]

وقد أشرنا قبل إلى أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل وله في ذلك مواقف مشهورة خاصة منها ما كان بينه وبين الفرزدق. وقد تحدث الخليل عن التعليل فقال: « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له أخرى ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها »[2] هذه هي نظرة الخليل الثاقبة المتبصرة للعلة النحوية وهي تدل على سلامة المنهج اللغوي، وقد ذهب الدكتور حسن خميس الملخ إلى « أن التعليل توأم النحو في نشأته ولد معه مساندا

[1] مقدمة ابن خلدون، ص 546
[2] الاقتراح ص307 و308

للقاعدة النحوية، يقدم لها التفسير الأولي في وجه السؤال البشري المتوارث ( لماذا؟) حتى إذا نضج النحو أو كاد تجاوز جمهور النحاة التفسير الأولي إلى تفسير آخر يتداولونه بينهم في تعليل اتساق النظام النحوي كاملا وتناسقه، فبدأ التعليل تفسيرا أوليا تعليميا ثم أصبح تفسيرا نظريا يميز بين نحو الطلبة المتعلمين ونحو الباحثين المتخصصين»[1] إلا أن المتأخرين من النحاة بالغوا في أمرها ووجهوا إليها أكبر عنايتهم ، ومن ذلك ما فعله الزجاجي حين قسم العلل النحوية أقساما ثلاثة:

ا- علل تعليمية : وتعرف باستقراء كلام العرب ، فلم يأت الحرف (إن) في كلامهم إلا متبوعا بمنصوب فمرفوع، فدل ذلك على أن هذا الحرف ينصب الاسم ويرفع الخبر.

ب – علل قياسية : كقياسهم عمل (إن) على عمل الفعل في الحرف ، فالحرف (إن) نصب ثم رفع ، والفعل ينصب المفعول المقدم ويرفع الفاعل المؤخر.

ج – علل جدلية : كسؤالهم عن أوجه الشبه بين (إن) والفعل الذي ضارعته في العمل، لم شبهت بالفعل الذي قدم مفعوله على فاعله ...؟

أما السيوطي فقد نقل عن أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري تقسيما آخر زاد عن العشرين نوعا* . وهكذا حتى استحالت العلة عندهم مقياسا للمفاضلة بين علماء العربية وهو ما جعل أبا حاتم السجستاني (ت 255هـ ) ينعت الكسائي بالضعف لأن «علمه مختلط بلا علل »[2]، كما غدت في الأوساط العلمية إذ ذاك شاهدا على تمكن الرجل من العلم وفي هذا يقول الجاحظ ( ت 255 هـ ) :« لا يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام متمكنا في الصناعة يصلح للرياسة ، حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسنه من كلام الفلسفة »[3]

---

[1] نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين ، حسن خميس الملخ، ص 16، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2000

* ينظر الاقتراح، ص 257 و ما بعدها

[2] طبقات النحويين و اللغويين ص 43

[3] الدراسات اللغوية عند العرب ص 372

**4- الاحتجاج:**

وهذا مطلب في البحث على درجة خطيرة من الأهمية حيث إنه سيوقفنا على مدى اعتداد النحاة القدامى بما اختاروا من مصادر لغوية ، أعني القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب المنظوم والمنثور ، وهذا الترتيب قد سبقت الإشارة إليه في ما قيل آنفا ، وحين نتعرض إلى هذه المصادر نجد أنهم تعاطوا معها وفق المنهج الآتي :

**أ_ القرآن الكريم:**

هو النص المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف والبلاغة ، وجميع قراءاته المختلفة في الأداء الصحيحة السند حجة كذلك لأنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين ، وكلهم ممن يحتج بكلامهم العادي فكيف بقراءاتهم ، وبعض أئمة القراءة أئمة في النحو كأبي عمرو بن العلاء والكسائي وقد ذهب العلماء إلى الاحتجاج برواياته متواترة وآحادا وشاذة ، وهم مجمعون على الاحتجاج بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين فكيف بالصحابة والتابعين .

والقاعدة العامة في قبول القراءة من عدمه هي التي أثبتها أحد أئمة القراءة وهو أبو عمرو الداني حين قال : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس قي العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها »[1]. كما أثبتها البغدادي بقوله « كلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه »[2] وفي هذا يقول الدكتور أبو بكر حسيني : «إن ما وصل إلينا بالتواتر

---

[1] في أصول النحو، ص 30، نقلا عن النشر في القراءات العشر ج1 . ص10

[2] الدراسات اللغوية عند العرب . ص 348 نقلا عن خزانة الأدب ج1 . ص4

والسماع من أداءات النص القرآني وما حوت من مختلف التشكلات الصوتية الحركية المذكورة فيه سعة ومندوحة ، بأن الهدف من تعدد القراءات كما أورد ابن قتيبة، هو التيسير على الأمة، لما تميزت به لهجاتها من التباين والاختلاف»[1] وهو فهم جيد لقول الرسول (ﷺ) الذي أورده السيوطي في المزهر « نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف » فماذا فعل النحاة عند التطبيق ؟ وجواب ذلك إحدى المسائل التي أوردها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وهي المسألة الستون (باب القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ) حيث أجاز الكوفيون ذلك واحتجوا ببيت مجهول قائله وهو:

فزججتها بمزجة زج القلوصَ أبي مزاده

أما البصريون فلم يجوزوا الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر ، وهذا يعني أنهم يردون قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾[2] ، جاء في الإنصاف « والبصريون يذهبون إلى وهْي هذه القراءة ووهم القارئ ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهْي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على صحة ما ذهبنا إليه »[3]

هذا دليل على مخالفة البصريين الصواب في تعاملهم مع القراءة حيث قدموا القياس على السماع ، وهو كذلك دليل على جرأتهم على إمام الشاميين في القراءة . وقد عبر عن ذلك الإمام الرازي خير تعبير حين قال : « إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم

[1] عامل المشافهة في الأداء اللغوي ، أبو بكر حسيني ، ص 98 ، الأثر، العدد4 ماي 2005
[2] الأنعام 137
[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري،تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1 . ص 10دار الطلائع، القاهرة، د.ط، د.ت

جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى »[1] ومثل هذا التشبث بالقاعدة ولو ظهرت مخالفتها القرآن الكريم كان سببا لنقد النحاة و القدح في منهجهم .

**ب_ الحديث الشريف:**

ليس في العربية بعد القرآن الكريم ، أروع بيانا ولا أبلغ كلاما ولا أفصح لفظا ولا أقوم معنى مثل الحديث النبوي الشريف وقد أجمع اللغويون والنحاة على وجوب الاحتجاج به إذا صح أنه لفظ النبي نفسه ، لكنهم « انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين ، فريقا غلب على ظنه أنها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها ، وفريقا غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ ، وإذًا لا يجيز الاحتجاج بها »[2] وقد احتج المانعون بعدم وثوقهم أن المروي لفظ النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) « إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين »[3]،أما الذين احتجوا بالحديث الشريف فمنهم ابن خروف وابن مالك الذي استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) ، وكذلك الرضي الاستراباذي وابن هشام ، وقد رد المجوزون حجج المانعين بردود عديدة من أهمها :

---

[1] التفسير الكبير، فخر الدين الرازي ج3 . ص193 ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط3 ،دت
[2] في أصول النحو ص 47
[3] الاقتراح ص 91 و ص 92

أن تواتر الرواية بالمعنى احتمال عقلي إذ أن الأصل الرواية باللفظ ، وعلى فرض وقوعه ، فالمغير لفظا بلفظ في معناه عربي مطبوع محتج بكلامه في اللغة، إضافة إلى أن كثيرا من الرواة الصحابة دونوا الأحاديث في حياة النبي (ﷺ) مثل عبد الله بن عمرو بن العاص و عبد الله بن عمر وأنس بن مالك .

أن ادعاء أبي حيان عدم استشهاد المتأخرين من نحاة الأقاليم به مجاراة للمتقدمين «مردود بأن كتب النحاة الأندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث ، وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي ، والشريف الغرناطي في شرحيهما كتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب ، وابن الخباز في شرح آلية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي و الصفار في شرحهما كتاب سيبويه »[1]

**ج_ كلام العرب:**

أشرنا سابقا إلى أن الدارسين الأولين قد حددوا لما يقبل الاستشهاد به الأطلس المكاني فوقفوه على القبائل التي أشار إليها الفارابي في قوله الذي نقله السيوطي في الاقتراح ، كما حددوا الزمان إذ ختموه بإبراهيم بن هرمة . فإذا أضفنا إلى هذا أن أكثر شعر العرب قد ضاع أمكننا ذلك من أن نقف على طبيعة النحو العربي الذي بنيت قواعده على استقراء ضيق أدى به إلى أن خسر مادة نحوية مهمة ، وهو ما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء « ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير »[2] وإلى هذا أشار ابن سيرين في ما رواه عن عمر بن الخطاب بقوله « كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه ، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا

[1] في أصول النحو ص 54
[2] الاقتراح ص 122

كتاب مكتوب ، فألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك، فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم منه أكثره »[1] ، ومعلوم أن النحاة أكثروا من الشواهد الشعرية ، أما النثرية فقليلة جدا حتى :« كان أبو مسحل يروي عن علي بن المبارك الأحمر ؟ أربعين ألف بيت شاهد في النحو »[2]

وإذا أضفنا إلى الأساسين السالفين ما اشترطه النحاة لقبول الشواهد من شرط التقدم في العصر إلى صحة نسبة قائله إلى العربية أمكننا ذلك من الوقوف على منهجهم في التعامل مع المادة النحوية من خلال تصنيفهم لأصحابها ؛ إذ كانوا قسموهم ثلاث طبقات :

الطبقة الأولى : الجاهليون أمثال امرئ القيس وزهير والنابغة

الطبقة الثانية : المخضرمون أمثال حسان بن ثابت وكعب بن زهير والحطيئة

الطبقة الثالثة : الإسلاميون أمثال الفرزدق وجرير والأخطل

وقد انعقد الإجماع على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية ، أما الثالثة فمعلوم أن ابن أبي إسحاق كان يلحن الفرزدق ، وهو ما دفع بالأخير إلى تعمد الخطأ في القول ليشقى به الأول ؛ « فقد قال الفرزدق في قصيدته التي مطلعها :

عزت بأعشاش و ما كدت تعزف

و أنكرت من حدراء ما كنت تعرف

إليك أمير المؤمنين رمت بنا

هموم المنى و الهوجل المتعسف

---

[1] المزهر،ج2 ص 473 و ص 474

[2] في أصول النحو ص 60 نقلا عن بغية الوعاة ص 282

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحتا أو مجلف

وكان الصحيح أن ينصب كلمة (مجلف) ، وانظر إلى رد الفرزدق على عبد الله بن أبي إسحاق عندما سأله الأخير « بما رفعت (مجلف) فقد رد الفرزدق" بما يسوؤك وينوؤك ... " بل تذكر بعض المراجع أنه قال: " قلت ذلك ليشقى به النحويون" »[1]

ومع اعتراف اللغويين لشعراء الطبقة الثالثة بالجودة إلا أنهم لم يقبلوا الاحتجاج بأشعارهم لمعاصرتهم إياهم ؛ فقد روى ابن رشيق أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول : « لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا برواية شعره يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ، فجعله مولدا بالإضافة (بالنسبة) إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين . قال الأصمعي جلست إليه عشر حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي »[2]

وإذًا فقد جعل أبو عمرو بن العلاء والأصمعي تأخر العصر سببا في منع الاحتجاج بشعر جرير والفرزدق والأخطل وإن اعترفا لهم بالجودة وسلامة اللغة ، قال أبو عمرو بن العلاء « لو أدرك الأخطل يوما واحدا من الجاهلية ما فضلت عليه أحدا»[3] وهذا الشرط – أي المعاصرة – وهو ما حملهم على قبول شواهد لا يعرف قائلوها ، وفي كتاب سيبويه خمسون بيتا مجهولة القائلين .

وفي الوقت الذي ضيق فيه البصريون جغرافية الاحتجاج ، وتشددوا فيمن يحتج بكلامهم ، وسع الكوفيون أطلسهم واحتجوا بما رده البصريون وعدوه شاذا ، وفي هذا يقول

---

[1] - ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرءان الكريم، أحمد سليمان ياقوت،111، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط 1983

[2]- الدراسات اللغوية عند العرب ص 358 نقلا عن العمدة ج1 ص 56

[3] الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، ج7 ص 174 ، دار الكتب والهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،دط ،دت

الأستاذ أحمد أمين :« أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ، ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ، ولو كان الاستعمال لا ينطبق عن القواعد العامة ، بل يجعلون هذا الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة ...قال الأندلسي : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه »[1] وقال الرياشي (ت 257 هـ) متمدحا بمنهج البصريين وطاعنا في منهج الكوفيين: « إنما أخذنا- يعني البصريين-اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء_ يعني الكوفيين_ أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز»[2]

و يمكن بعد هذا العرض أن نخلص إلى النتائج الآتية :

1- رد النحاة بعض القراءات وعدم الاحتجاج بها أضاع عليهم شواهد كثيرة فيها غنى لقواعدهم .

2-استبعادهم الحديث من دائرة الاحتجاج دون تفريق بين أنواع الحديث أو التفات لمنزلة رواته في العربية فيه خسارة كبيرة للغة .

3-اعتبارهم اللغة العربية بما فيها من لهجات مختلفة لغة واحدة رغم اعترافهم أن القبائل كانت تختلف فيما بينها في الألفاظ والإعراب أدى بهم إلى تأويل ما لم يكن بالإمكان رده .

4-اتفاق النحاة على أن السماع أصل والقياس فرع عليه لم يمنعهم من رد كلام بعض العرب ووصفه بالشاذ ، وهو دليل على مبالغتهم في القياس .

## 2- قضية العامل:

[1] ضحى الإسلام ج2 ص 68
[2] الفهرست ص 262

لا شيء أظهر في النحو العربي وأكثر حظوة من العامل إذ هو الأساس الذي بنيت عليه جميع أبواب النحو، وبه يفسر الأثر الإعرابي للكلمات داخل السياق. ولذلك ينبغي الإشارة إلى أن سيبويه كان ذكر أن الخليل أطلقه بهذا المعنى، وذلك في قوله: «زعم الخليل أن هذه الحروف – أي إن وأخواتها – عملت عملين الرفع والنصب».[1]

والظاهر أن الخليل قد استقى فكرة العامل من تأثير الأصوات بعضها في بعض عند تجاورها وتآلفها؛ وإلى مثل هذا أشار الفراء حين قال: « يقال: يوم وأيام، والأصل: أيوام، ولكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة، وسبق إحداهما السكون، قلبوا الواو ياء، وأدغموا وشددوا».[2]

ومما يدل على أثر التجاور عند النحاة أن عمل إن وأخواتها يبطل حين تقترن بها (ما) الحرفية، ويجوز دخولها على الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿ قل انما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد ﴾[3] ثم نمت فكرة العامل وتطورت على أيدي المتأخرين من النحاة وصارت علما على كل أبواب النحو ولم يعد بالإمكان فهم الدرس النحوي إلا على هدي منها، كيف لا والنحاة يقولون إن الفاعل إذا رفع والمفعول إذا نصب والاسم إذا جر فليس إلا بسبب العامل، وهم قد قسموا العوامل أقساما ثلاثة:

1. أفعال وهي الأصل في العمل.
2. أسماء ويتحقق لها العمل بقدر ما يتحقق لها من شبه بالفعل، كاسم الفاعل و اسم المفعول والصفة المشبهة.
3. حروف ومنها حروف الجر وأن المصدرية وأخواتها وحروف الجزم.

---

[1] الكتاب ج2 ص 131
[2] مدرسة الكوفة، ص 275، نقلا عن الأيام و الليالي للفراء
[3] الأنبياء 108

وقضوا بأن العامل لا بد من وجوده. فإن لم يكن موجودا وجب تقديره إلى غير ذلك من الأحكام المبسوطة في كتب النحو. إلا أن التطبيقات العملية لفكرة العامل إنما ظهرت على يد عبد الله بن أبي إسحاق وذلك مثلا حين هجاه الفرزدق بقوله:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

إذ خطأه بقوله: « إنما هي مولى موالٍ. يريد أنه أخطأ في إجرائه لكلمة (موال) مجرى الممنوع من الصرف، إذ جرها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في مثل جوارٍ وغواشٍ، إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع»[1] ومثل هذا أيضا ما ظهر من خلاف بين أبي عمرو بن العلاء وبين عيسى بن عمر في رفع أو نصب المسك في قولهم (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، حيث اختار أبو عمرو الرفع مهملا (ليس) حملا على (ما) إذا كان في خبرها (إلا) فيما اختار عيسى بن عمر النصب بإعمالها.

هكذا كانت الملامح الأولى لفكرة العامل، وهي دائما مرتبطة بواقع اللغة وجوهرها، فالخليل يجعل من «تغير الحركات الإعرابية دليلا على تغير المعاني، صحيح أن هذه الحركات تغيرت بسبب العوامل، ولكنه ليس تغيرا مجردا معزولا عن المعنى، بل ملتصقا بالمعاني التي عرفتها العرب، يتضح ذلك فيما نقله سيبويه من أنه جوّز في كلمة (المسكين) من قوله: مررت به المسكين، الرفع والجر والنصب؛ فالرفع على التقديم والتأخير، فقولك: مررت به المسكينُ، بمعنى المسكين مررت به، والجر بالإبدال من الضمير المجرور في (به)، وأما النصب فعلى إضمار فعل فيه معنى الترحم، لأن الترحم في كلام العرب يكون بالمسكين والبائس ونحوه. »[2]

وتسري نظرية العامل في كتاب سيبويه وتتداخل في كل أبواب الكتاب لتكون الأساس الذي تبنى عليه كل مباحث النحو، ليحدثنا عنها سيبويه عقب حديثه عن أنواع الإعراب

[1] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 23 ، دار المعارف، مصر، ط5 ،دت
[2] ظاهرة الإعراب ص 67

والبناء للكلمات فيقول: « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه بغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضرب في اللفظ في الحرف، وذلك الحرف هو حرف الإعراب»[1]

ثم تتسرب الفلسفة إلى الدرس النحوي عموما، وإلى فكرة العامل خصوصا ليستحيل الدرس النحوي جدالا منطقيا وميدان سباق يتبارى فيه المتخالفون، وتتضح فيه معالم المدرستين البصرية والكوفية، ومثال ذلك ما جرى بين أبي عمر الجرمي (ت 225هـ) وأبي زكريا الفراء (ت207 هـ ) « عندما اجتمعا وسأل الثاني الأول: أخبرني عن قولهم زيد منطلق لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي: بالابتداء. فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ فقال الجرمي: تعريته من العوامل اللفظية، فقال له الفراء: فأظهره، فقال هذا معنى لا يظهر، فقال له الفراء: فمثله، قال الجرمي: لا يتمثل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل .. »[2] ويستمر السجال بين العلمين حتى يقع الفراء فيما فر منه كما قال الجرمي. هذه المناظرة ومثيلاتها وقعت في تاريخ الدرس النحوي دليلا على افتراضات فلسفية تعطي للعامل من التأثير ما للكائن الحي، وليس ذلك من اللغة في شيء إذ كان ذلك هو ما أدى بالنحاة إلى تأصيل أنه لا بد «لكل معمول من عامل، ولكل معلول علة. بل أن لكل علة علة وهو ما سماه ابن جني في خصائصه (علة العلة) ومثالها أن تسأل عن العلة في رفع الفاعل، فالإجابة أنه رفع بإسناد الفعل إليه، فتسأل عن علة العلة، أي ولم صار مرفوعا ولم يك منصوبا، فالإجابة أن الفتح أخف من الضم، والمفعول به أكثر في كلامهم من الفاعل، فأخذت الحركة الخفيفة (الفتحة) لما كثر في كلامهم وهو المفعول، وأخذت الحركة الثقيلة

[1] الكتاب ج1 ص 13
[2] ظاهرة الإعراب ص 67

(الضمة) لما قل في كلامهم وهو الفاعل. والحقيقة أن ابن جني نقل هذا عن أبي بكر بن السراج ويعيب عليه ذلك»[1]

ومن قواعد النحاة في العامل أنه لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي فاضطرهم ذلك إلى التأويل البعيد المخالف لواقع اللغة لكل نص خالف هذه القاعدة، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾[2] حيث قدروا الآية بقولهم (يرجع) أو (أذكر يوم تبلى السرائر)، وما ذلك إلا لأنهم وجدوا فاصلا بين (رجعه) و(يوم) وهو خبر إن (لقادر)، وكان عليهم أن يقيموا الآية شاهدا على جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي. ومثل هذه القواعد كثير مما هو مبسوط في كتب النحو ، وكان أحد أسباب الخلاف بين المدرستين الأوليين في تاريخ النحو العربي مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة؛ فقد كان لمدرسة البصرة فضل السبق في وجود الدرس النحوي، وكان علماؤها هم أول من قال بفكرة العامل، ورأس هذه المدرسة سيبويه، وقد سبقت الإشارة إلى النص الذي تحدث فيه عن العامل مع التذكير دائما بوقوفه من العامل موقفا ينسجم مع واقع اللغة في غير ما موضع كما سيأتي في الفصل اللاحق. أما البصريون عموما ومنهم المبرد والزجاجي والسيرفي فقد تشبثوا بالعامل وجعلوا له قوة العلة الفلسفية، وتأثيرها وأحكامها « فكما لا يجتمع على المعمول علتان، لا يجتمع على المعمول عاملان، وإذا اجتمعا فالمعمول لأحدهما لا لكليهما، كما ينص عليه ابن مالك في قوله:

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبلُ فللواحد منهما العمل

وكما أن المعمول لا وجود له إلا بالعلة، كان الإعراب عندهم إنما يكون بالعامل ملفوظا أو مقدرا، ولهذا أفاضوا في الحديث عن تقدير العامل في أبواب كثيرة من مصنفاتهم وموضوعات دراستهم»[3]

---

[1] نفسه ص 71
[2] الطارق 8، 9
[3] مدرسة الكوفة ص 261

ومما يدل على جنوحهم إلى الفلسفة والمنطق في الدرس النحوي ما حكاه ابن الأنباري عن ابن السراج من «أنه شبه الجازم للفعل المضارع بالدواء، والحركة التي تنعدم بدخول الجازم على هذا الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل، إن وجد حركة حذفها، وإلا أخذ من نفس الفعل. وسهل حذف حرف العلة لسكونه، لأنه بسكونه يضعف، فيصير في الحركة. فكما أن الحركة تحذف كذلك هذه الحروف في مثل: يغزو ويرمي ويسعى»[1]

لعمرك، لو كان هذا الكلام في شيء غير اللغة لكان دليلا على عبقرية صاحبه، وأهل عصره، أما وأنه في اللغة فإنه لا يدل سوى على اختلاط العلوم في ذهن قائله.

ثم ننتقل إلى مدرسة الكوفة لننظر كيف كان موقفها من العامل لنجد في قواعدهم أدلة كثيرة على رأي علمائها، ومنهم الكسائي والفراء وأبو العباس ثعلب المخالف في غير ما موضع لرأي البصريين ولهذا الأمر مبرراته السياسية والاجتماعية وحتى العلمية، ومن أبرز المبررات التنافس على النفوذ. ومعلوم أن الكسائي أخذ النحو عن شيوخ البصرة وأنه رأس المدرسة الكوفية، ومن ثم كان لا بد أن يكون لنحو البصرة أثر في نحو الكوفة إلا أن الكوفيين و«بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامي كانوا أقل من البصريين إمعانا في الفلسفة، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة، ولدينا من الشواهد أمثلة كثيرة قال بها أئمتهم، فليس للعامل عندهم قوة العلة، فقد يكون العامل ولا يكون المعمول كذهاب الكسائي إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، وذلك في باب التنازع، فإذا أعمل ثاني الفعلين المتنازعين كما هو مذهبهم، وكان الأول محتاجا إلى فاعل جاز حذف الفاعل منه عند الكسائي، وخلوه من ضمير.

[1] ظاهرة الإعراب ص 71 نقلا عن أسرار العربية لابن الأنباري ص 322

وكما هو معروف أيضا من مذهب الفراء من جواز اجتماع عاملين على معمول واحد في باب التنازع، إذا اقتضى كل منهما ما اقتضاه الثاني، فإذا قيل: قام وقعد زيد، كان زيد فاعلا ومعمولا لقام وقعد كليهما»[1]

على أن ما سقناه هنا لا ينفي عن الكوفيين اشتغالهم بالعامل إذ « أنهم تناولوا العوامل تناولا يشبه تناول البصريين إياها، وأسندوا إليها العوامل الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات، في وجوهها المختلفة»[2]

وهذا الكلام من الدكتور المخزومي بقدر ما هو دليل على تأثر النحاة الكوفيين بنظرائهم البصريين في أمر العامل من وجهة نظره، فإنه يقوم عنده من جهة ثانية دليلا على دفع البصريين الكوفيين إلى استخدام المنهج الكلامي عندما تجمعهم المناظرات بالبصريين، وهو ما يفهم من قوله وهو يتحدث عن الكوفيين: « ويخيل إلي أن مقالتهم بالعامل الفلسفي ما كانت لتصدر عنهم لو لا أنهم كانوا مضطرين إليه حين تجمعهم بالبصريين مجالس المناظرة التي كانت سبيل القوم إلى الظهور والتقرب من القصور، وحين كانت الصناعة توزن عند المتعلمين – بعد طغيان المنهج الكلامي – بهذا الميزان العقلي الذي وضعه المتكلمون معيارا للدارسين»[3]

وإني لأعجب أشد العجب مما ذهب إليه المخزومي من تبرير لأخذ الكوفيين بالعامل الفلسفي وأنهم كانوا يضطرون إليه اضطرارا حين تجمعهم المناظرات بالبصريين. وكيف يقبل من نحويين زعموا لأنفسهم مدرسة خاصة لها خصائصها ولها مبادئها ويعيبون على البصريين منطقة النحو ثم هم يلجئون إلى المنطق والتعليل دفاعا عن وجهة نظرهم وليس أفسد من اتخاذ وسيلة إلى إثبات قاعدة أو تفسير ظاهرة يرى مستخدمها عدم جدواها، فإن في ذلك تكريسا لما يدعو إلى إبطاله.

---

[1] مدرسة الكوفة ص 263
[2] نفسه ص 265
[3] مدرسة الكوفة ، ص 273

يظهر من كل ما سبق ذكره أن فكرة العامل ظهرت على أيدي النحاة الأوائل ساذجة بسيطة متساوقة مع واقع اللغة، الغاية منها تعليمية كتقدير النحاة الفعل المحذوف في الآية ﴿قالوا خيرا﴾[1] بـ (أنزل) ومن ثم أعربوا (خيرا) مفعولا به منصوبا، والجزء الأول من الآية نفسها وهو (ماذا أنزل ربكم) يشير إلى ذلك. ولكن من جاء بعد الطبقة الأولى من النحاة جاوزوا الحد في الحذف والتقدير والتأويل حتى برم بالنحو بعض أهله وظهرت لبعض المتأخرين آراء في العامل تخالف ما درج عليه النحاة المغالون في الأخذ بالعامل والمقدسين له. فمن هؤلاء المتأخرون وما هي آراؤهم؟

## 3- مواقف بعض المتأخرين من العامل:

سأقصر الكلام في هذا المطلب على علمين اثنين كانت لهما مواقف واضحة من فكرة العامل وإن اختلفت عن بعضها البعض من حيث الضجة التي أحدثها كل منهما عندما أعلن ما أعلن من آراء في النحو والنحاة، ومن حيث مدى إقبال النحاة بعد كل منهما على الأخذ بما ذهب إليه، وأعني بهذين العلمين ابن مضاء القرطبي، ورضي الدين الاستراباذي، ولعل أهم ما دعاني إلى الكلام عليهما هو أني وجدتهما يصدران عن نبع واحد هو ابن جني وما قاله في خصائصه.

**أما ابن مضاء** فهو من خلال كتابه " الرد على النحاة " ثائر على المشرق فقها ونحوا كثورة الموحدين عليه وهم الذين ولوه « القضاء في بعض بلدانهم في فاس وبجاية، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلها"[2]. وقد أقام كتابه ذاك على هدم نظرية العامل فدعا دعوة صريحة إلى إلغائها حين قال:«قصدي في هذا الكتاب (الرد على النحاة) أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل

[1] النمل 30

[2] الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، ص 19، دار المعارف، القاهرة، ط3 ،

لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر إنما أحدثه ضرب »[1] ثم ساق كلام سيبويه في العامل وعلق عليه بقوله « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب و ذلك بين الفساد»[2] ويستند ابن مضاء في دعواه تلك إلى قول ابن جني بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[3] وعقب ابن مضاء على قول ابن جني قائلا: « فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره»[4]

ويتبع دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل اعتراضه على تقدير العوامل المحذوفة ودعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث.

فماذا فعل ابن مضاء بثورته على العامل غير أنه هدم ولم يستطع أن يقيم بناء، إضافة إلى ذهاب كثير من الدارسين المحدثين إلى أن ابن مضاء كان بنى موقفه من النحو والنحاة على أسس مذهب الظاهرية فمات مذهبه في النحو كما مات مذهب الظاهرية في الفقه.

يقول د. المخزومي: « ولا غرابة أن ينتهج ابن مضاء هذا المنهج التوقيفي – أو الظاهري– على حد تعبير الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب " الرد على النحاة " فهو صاحب فكرة دينية ألحت عليه أن يحمل على النحاة واضطرته أن يفهم النحو وأحكامه كما يفهم الفقه وأحكامه »[5]

---

[1] نفسه ص 24
[2] نفسه ص 77
[3] الخصائص ج1 ص 110
[4] الرد على النحاة ص 77
[5] مدرسة الكوفة ص 267

والحق أن كلام بن مضاء في بعض جوانبه هو أقرب إلى أحكام الشرع منه إلى أحكام النحو ومن ثم يمكن أن يرد عليه بأن النحاة الذين انتقدهم ليسوا أقل حرصا منه على القرآن ولغة القرآن.

**وأما الثاني فهو الرضي** صاحب شرح الكافية الذي قال: « الموجد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل»[1] والظاهر أن هذين الرأيين من ابن مضاء والرضي يستندان إلى قول ابن جني الذي ذهب إلى أن النحويين إنما قالوا: « عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي سببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ ورفع الفعل المضارع، لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، أنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»[2]

على أن ما ينبغي تسجيله هو أن ابن جني والرضي لم يقولا بإلغاء العامل كما دعا إلى ذلك ابن مضاء، فالأخير يقيم رأيه على التوقيف وينفي عن الإنسان القدرة على شيء من ذلك « فإن هذه الأصوات من فعل الله تعالى »[3] أما ابن جني والرضي فهما ينسبانه إلى المتكلم إنشاء وتصرفا، يوضح ذلك قول الرضي: « إنما قيل لعلم الفاعل رفع، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما ... وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئا ساقطا فنصبته.. »[4]

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب - رضي الدين الاستراباذي – دراسة إميل بديع يعقوب ج1 ص 65 دار الكتب العلمية ،لبنان، ط1، 1998
[2] الخصائص ج1 ص 115
[3] الرد على النحاة ص 77
[4] شرح الكافية ج1 ص 65

من هنا كان رأي الرضي في العامل رأيا لغويا نابعا من تأمل ودراسة اللغة لإصلاح ركن من أركانها وهو العامل خلافا لما ذهب إليه ابن مضاء من قصد إلى إلغائه.

**والخلاصة:**

– أن دراسة اللغة العربية بدأت دينية، الغرض منها صون القرآن الكريم من اللحن وحفظ اللسان العربي من الزلل ثم أخذت معالمها تتضح شيئا فشيئا حتى استقل الدرس النحوي وصار علما قائما بذاته.

– أن النحاة اتفقوا حول مصادر المادة النحوية، وهي القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، لكنهم اختلفوا فيما يؤخذ به من القراءات، ومن أي القبائل تؤخذ اللغة وهو مذهب البصريين، بينما أخذ الكوفيون بكل القراءات وبكل اللهجات العربية، والتقوا عمليا مع البصريين على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف.

– أن النحاة تساهلوا في الرواة إذ أخذوا عن حماد وهو متهم بالكذب عند البصريين كالأصمعي والرياشي وابن سلام وخلف[1] ، لكنهم تشددوا في الأخذ بالحديث مخافة أن يكون مرويا بالمعنى فحسب، رغم اعترافهم بمدى حزم ودقة رواته.

– أن النحاة احتجوا بالشعر غير المنسوب الذي احتج به الخليل وسيبويه والكسائي لأنهم موضع ثقة ثم أدى التعصب بالمتأخرين عنهم إلى انتحال الشعر ليعضد به كل فريق ما ذهب إليه من رأي، وتسرب الشك بذلك إلى شواهدهم.

[1] مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية. ص 441 .

– أن النحاة بنوا قواعدهم على استقراء ناقص فأدى ذلك بهم إلى الحكم على كل ما خالف قواعدهم ومقاييسهم بالشاذ، وحمل الشعر منه على الضرورة الشعرية.

– أن النحاة بالغوا في القياس حتى صار علما على النحو كما صار السمة التي تمكنك من أن تميز بها نحاة البصرة من نحاة الكوفة إذ كان البصريون لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب أما الكوفيون فيقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، فاضطربت بذلك قواعد اللغة.

– أن النحو بدأ على أيدي الخليل والفراء وصفيا ثم تحول إلى المعيارية لمناسبتها المنهج التعليمي، إذ كان النحاة قد رأوا حاجة العرب المتأخرين من جهة وحاجة غير العرب إلى تعلم العربية فغلبوا لذلك المنهج المعياري.

–

# الفصل الثالث

# الدرس الحديث والنحو القديم

1- القضايا النحوية بين المحدثين والقدامى

2- النقد الموجه للنحاة المحدثين

3- حاجتنا إلى التفريق بين نحو علمي ونحو تعلبمي

**1- أبرز القضايا بين النحاة المحدثين والقدامى:**

ارتبطت اللغة العربية بالإسلام لأنها لغة الكتاب المنزل والنبي المرسل، فكانت تتوسع بتوسع أصحابه في المعاني والدلالات مما يرسخ كونها ظاهرة اجتماعية شأنها في ذلك شأن كل اللغات في العالم، وكانت كذلك تقوى بقوة سلطان الدولة ، وتخور قواها بخوره. وقد مثل العصر العباسي أزهى فترات الدولة العربية المسلمة، وبقي لنا من تلك الفترة هذا الزخم الكبير مما ألفه علماء العربية في شتى مناحي الحياة وشتى العلوم، ومنها علم النحو. والمتأمل لما يكتبه دارسوه في عصرنا هذا يقف مشدوها أمام هذا الاتجاه الحديث الذي أوغل في النحو إيغالا فيه الكثير من العنف والعجلة والقليل من الروية والحكمة، وأنت ترى آثار ذلك في كل ما تقرأه في كتب النحو الحديثة ، فما من قضية إلا وهي محل خلاف بين النحاة المحدثين والقدامى، وهي من الكثرة بحيث يصعب تناولها مسألة مسألة في هذه الأوراق المعدودات أو حتى في كتاب، وربما أكون أكثرت الكلام في **العامل**، ولكن عذري أني وجدته قد أخذ بطرف كبير من كل مسألة يتناولها نحوي حديث . فمثلا لو استعرضنا إصدار المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر بعنوان " أعمال ندوة تسيير النحو " في أبريل 2001 لوجدنا أن موضوع العامل مطروق بشكل كبير أو يسير في كل كلمة من كلمات المشاركين بدءا بكلمة السيد رئيس المجلس.

فعندما نتحدث عن **العامل**، فإننا نتحدث بديهيا عن النواسخ والتنازع والاشتغال والإعراب والبناء والنداء والابتداء وغيرها وكلها موضوعات تملأ صفحات الكتب النحوية القديمة والحديثة على حد سواء.

ومعلوم أن النحاة القدامى عللوا نصب المنادى بإضمار فعل ( أنادي ) أو ( أدعو ) في مثل قولنا « يا عبد الله » وهو ما يسمى المنادى المضاف ، وقولنا : « يا طلعا جبلا» وهو ما يسمى بالشبيه بالمضاف ، وقولنا : « يا رجلا كريماً » وهو ما يسمى النكرة

المقصودة، وهذا التقدير يرده المحدثون لأنه من آثار القول بالعامل الذي هو مرتكز النحو لدى النحاة القدامى، فلما وجدوا الفتحة، والفتحة أثر للعامل وليس بظاهر في الكلام: «عزوا فتحة المنادى المنصوب إلى عامل تكلفوا في تقديره. فقالوا: هو ( أدعو ) قامت (يا) مقامه ، ونابت عنه »[1] وحين يرد المحدثون هذا التقدير فإنهم يردون ما يتبعه من إعراب المنادى المبني على الضم والقول بأنه في محل نصب، فيكتفي في إعرابه بالقول: إنه علم مبني على الضم في نحو: يا رجلُ « فهو يبنى على الضم لأنه صوت ثم ينصب إذا أضيف لأن شبهه بالصوت انتهى »[2] ، كما نكتفي في إعراب المنادى المنصوب في مثل قولنا : يا صاحب الدار ، بأنه منادى منصوب لأنه مضاف لا أكثر ولا أقل. «ونخلص بذلك من قضية العامل التي عقدت موضوع النداء تعقيداً أساء إلى النحو وعلمائه ومدرسيه »[3]

ولنا أن نسأل الدكتور جميل عن إعراب المنادى الشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، أتراه يلحقهما بأحد الإعرابين السابقين ؟ أم تراه لا يعترف بهذا التقسيم ؟ وكيفما كان الأمر ، فإن أي إعراب يخالف ما تعاوره النحاة القدامى ينبغي أن يشمل جميع أمثلة الباب إلا أن يعلن الخارج عن الإجماع ردّه بعض أنواع الباب، وهنا لا بدله من تقديم مبررات وحجج ما ذهب إليه، كالذي فعله الأستاذ إبراهيم مصطفى حين وضع المرفوعات على أنها مسند إليه وهي المبتدأ والفاعل ونائبه في خانة واحدة بعد أن قرر أن الضمة هي علم الإسناد، ثم وجد أن المنادى المفرد يكون مرفوعاً وهو ليس بمسند إليه، فخرج من هذا المأزق بقوله « و قد وفق النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لا حركة إعراب ».[4]

هذا نموذج من آثار القول بالعامل، ونحن نعرف أن العوامل عند القدامى نوعان لفظية ومعنوية، وهو ما يؤاخذ به النحاة المحدثون النحاة القدامى إذ يرون أن قولهم بالعامل

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه ص 82

[2] الإعراب والبناء – دراسة في نظرية النحو العربي – جميل علوش، ص 148، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1997

[3] نفسه ص 148

[4] إحياء النحو ص 63

جرهم إلى القول **بالعامل المعنوي** وأنهم وجدوا المبتدأ مرفوعا، ولم يسبقه عامل لفظي يوجبه، فقالوا بالعامل المعنوي، وهو ما فسر به البصريون رفع الفعل المضارع لقيامه في مذهبهم مقام الاسم، وقالوا : « إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه »[1]، وقد ذهب الدكتور جميل علوش إلى أن تأملا سريعا في الموضوع يثبت أن سبب الرفع هو التجرد من العوامل* أو هو أصالة الرفع في الأسماء والأفعال المضارعة، وكأن أصل الكلام أن يكون مرفوعاً، ثم تأتي العوامل فتنصب وتجر وتجزم، أماّ الرفع فهو الحالة الأصلية أو الأصيلة في الكلمة ولا ضرورة عند ذكر الرفع من الإشارة إلى العمل لأن الأصالة ليس لها عامل »[2] ويخلص الدكتور جميل علوش بعد حديثه عن العامل إلى نتيجة طيبة حيث قال: « إن العامل ليس من قبيل المؤثرات الحسية، بل هو من قبيل الأمارات أو العلامات التي يدل وجودها على وجود شيء آخر[3]. فلا داعي للجاج في استنكاره ومقاومته وشن الحرب عليه كما فعل ابن مضاء القرطبي وكما يفعل كثير من الدارسين المعاصرين، المتأثرين بالمنهج الوصفي الحديث »[4].

والآن بعد هذا العرض المقتضب لمناقشة بعض النحاة المحدثين قضايا نحوية مما ظهر فيه أثر قول القدامى بالعامل، يلزم أن نعود إلى ما كتبه النحاة القدامى في هاتين المسألتين تحديداً وهما مسألتا ( **النداء والإبتداء** ).

وجدير بنا قبل ذلك أن نشير إلى أن الدارسين المحدثين كثيراً ما يلحون على أن دور النحوي هو وصف اللغة وتسجيل نتائج ملاحظاته وليس له حق أبدا في أن يفرض على الناس ما ينبغي أن يتحدثوا به ، ويعتبرون هذا من سلبيات الدرس النحوي القديم، ويؤاخذون

---

[1] الإنصاف ج 2 ص 104
[2] الإعراب والبناء ص 146
[3] يأخذ في هذا بقول ابن الانباري في الإنصاف ج 1 ص 57
[4] الإعراب والبناء ص 147
* ليس هذا بجديد ؛ إذ هو أحد أقوال البصريين ومنهم المبرد ، وقد ذكره الدكتور عبد الرحمان بن سليمان العثيمين في تحقيقه لكتاب التبيين ص 226

النحاة القدامى على ذلك خاصة المتأخرين منهم، وذلك ما أشار إليه المخزومي حين قال: « ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوبا، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال »[1]

**أ- النداء :**

كلام سيبويه إمام النحاة في النداء لا يخرج عن إطار وصف الكلام، بل إنه وصف فيه مراعاة للمقام وللوظيفة الإبلاغية للغة ، حيث ذهب إلى أن النداء أحد الأشكال اللغوية الكثيرة الاستعمال ما أدى بالعرب إلى حذف الفعل في هذا الاستعمال لدلالة المقام عليه، فإنك لا تنادي غائبا بحال، وتقول: يا عبد الله كأنك تقول: أريد عبد الله، فحذف الفعل وجعلت ( يا ) بدلا منه، وإنما « حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار ( يا ) بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال : يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت ( يا ) بدلا منها، لأنك إذا قلت: يا فلان علم أنك تريده »[2]، وفي عبارة سيبويه الأخيرة ( علم أنك تريده ) دلالة على حضور السياق ( المقام ) في أسلوب النداء. والمنادى منصوب عند سيبويه والخليل بفعل محذوف ترك إظهاره، وفي هذا القول خلاف؛ فالمبرد [1] (ت285هـ) وهو بصري أجاز نصبه بحرف النداء لأنه سدّ مسدّ الفعل لأسباب أربعة أوردها العكبري (ت 616هـ) واختار بها هذا الرأي فقال : « إن (يا) فيها معنى الفعل وزيادة، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل؛ لأنه يصير إلى التكرار ».[3] وليس يعنينا في هذا المقام تتبع أحكام المنادى فذلك مبسوط في كتب النحو، لكن الذي يعنينا هو الخلاف الحاصل بين بعض المحدثين من جهة وبين القدامى من جهة أخرى حول سبب النصب، وما أخذه المحدثون على القدامى من أن إضمار الفعل الناصب ( أدعو أو أنادي) أو حذفه يحول الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر

---

[1] في النحو العربي - ص 19
[2] الكتاب ج 1 ص 291
[3] شرح الكافية ج 1 ص 312

حسب ما ذهب إليه المخزومي حيث قال: «كيف يتصورون أن ( يا) نابت مناب ( أدعو ) ! ولنفترض أننا أبطلنا هذه النيابة، وأعدنا المنوب عنه إلى الكلام، فقلنا بدلا من ( يا عبد الله ) مثلا: أدعو عبد الله، ألسنا نحس بأن هذا الكلام عاد ولا أثر فيه لتنبيه أو نداء ؟ أولم يعد الكلام خبرا بعد أن كان إنشاء ؟ »[1] وليس في قول المخزومي جديد لأن رفض تقدير الفعل لا يقوم بسبب تحول الكلام، في حال ذكر الفعل، من الخبر إلى الإنشاء ، ولكن يقوم على رفض القول بالعامل؛ إذ أن ناحية المعنى لم تغب عن القدامى ولا يمكن أن تغيب عنهم جميعا إذا هي غابت عن أحدهم أو بعضهم، وقد أشار المخزومي إلى حضوره في كلامهم عند مناقشته مقالة الصبان في حاشيته. والذي اختاره في هذا أن تقدير الفعل الناصب هنا هو من باب التيسير والتقريب، والاعتراض بأن ذكره يذهب بمعنى التنبيه، ويزيح الكلام عن طبيعته الإنشائية مردود بأن ( يا ) تنبيه على فعل النداء لأنه ليس في الحقيقة فعلا، وأن كثيراً من الأساليب العربية الرفيعة فيها مثل هذا الإضمار، ولو ذكر الفعل المضمر لفسدت كالاختصاص والإغراء وغيرهما، ولنا فيما قاله السرافي في شرحه على الكتاب سند حيث قال: « وقد تكلمت العرب في المنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب، واختلفوا في علته، فسيبويه وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به، وجعلوا الأصل في كل منادى النصب واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها. وقد ذكروا أن ما يقدر ناصبا هو ( أدعو ) أو ( أنادي )، ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب، لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر »[2] وليس في هذا الإعراب إشكال قط إذ هو علامة الدقة في النحو الذي يتتبع جزئيات التركيب ولا يكتفي بمثل ما دعا إليه

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه ص 303

[2] الكتاب ج 2 ص 182

المخزومي من اصطلاح على أنه « مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات »[1] لما في ذلك من التعميم والتضييع لمعالم الدرس النحوي وخصوصياته.

وندع النداء، وفي ما قلنا إجمال يغني عن التفصيل، لنتحدث عن **المبتدأ والخبر** أو ( المسند والمسند إليه ) وعلاقتهما بالعامل من جهة ثم بأنواع الجملة العربية من جهة أخرى.

**ب- الابتداء :**

لسيبويه كلام في ارتفاع الخبر بالمبتدأ ؛ إذ أنه ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرتفع بالمبتدأ « فإن المبني عليه ( الخبر ) يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته »[2] ومن ثم قال النحاة البصريون منهم خاصة إن المبتدأ مرتفع بالابتداء وهو ما نقله الأندلسي عن سيبويه وعن أبي علي و أبي الفتح. وأما الخبر فمرتفع بالمبتدأ. ويعرف العكبري الابتداء بأنه « معنى يختص بالاسم فكان عاملا كالفعل. وبيان أنه معنى، أن معنى الابتداء ما ذكرنا من كونه أولا مقتضيا ثانيا – وهذا وصف وجودي – واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضا»[3]. أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين[4]، وهناك أقوال أخرى غير هذين الرأيين ، يأخذ أصحابها جميعا بفكرة العمل . وفي تفصيل العكبري لآراء الفريقين ومناقشته إياه ما يحيلنا إلى موضوع آخر شديد الصلة من حيث الشكل على الأقل بموضوع المبتدأ والخبر ، وذلك هو موضوع الجملة وأقسامها ؛ فقد ورد في أقوال العكبري متحدثا عن المبتدأ ما نصه « إن كون الاسم أولا مسندا إليه ، أصل في الجملة

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 311
[2] الكتاب ج 2 ص 127
[3] التبيين، ص 225
[4] التبيين، ص 225

فوجب أن يكون مرفوعا بذلك ، كالفاعل ، فإنه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين »[1] ، وقال في موضع آخر : « إن المبتدأ لو كان مرفوعا بالخبر لوجب أن يكون فاعلا إذا كان الخبر فعلا ، والفاعل لا يكون قبل الفعل... »[2] فهذا نص على أن رتبة المبتدأ هي الأولى يليه الخبر، وهو عند البصريين أصل يقوم على أساس منه تقسيمهم الجملة العربية؛ فهم إذاً يرفضون أن يعرب المبتدأ فاعلا في نحو قولنا ( علي قام) كما هو مذهب المخزومي وجماعته.

والذي ذهب إليه العكبري في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل هو ما أثبته سيبويه من رأي أستاذه الخليل الذي يُستقبح عنده أن يقال قائم زيد على غير نية التقديم والتأخير عن الأصل وهو زيد قائم ، قال سيبويه « زعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن تقول قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرٌو على ضرب مرتفعٌ. وكان الحد أن يكون مقدما ويكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجل عبد الله.»[3] ويبن الخليل سبب قبح هذا التقديم قائلا: « إذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيد وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو خبر على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولا في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً ولا يكون ضارب زيداً على ضربتُ زيداً وضربت عمراً ».[4] وجدير بالملاحظة والتسجيل هنا أن الخليل لم يستعمل مصطلح ( يجوز ولا يجوز) كما يستعمل ذلك النحاة المتأخرون، وإنما كان يقول ( قبُح وحسُن )، وفي هذا دلالة جيدة على أسس المنهج الوصفي الذي اعتمده الخليل في دراسة اللغة فيما يحمل المصطلح الأول ( يجوز ولا يجوز ) إشارة

---

[1] نفسه، ص 226
[2] السابق، ص 227
[3] الكتاب ج 1 ص 127
[4] الكتاب ، ج1 ص 127

على المنهج المعياري. على أن مذهب الخليل هذا قد خالفه الكوفيون حين ذهبوا « إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة ؛ فالمفرد نحو ( قائم زيد وذاهب عمرو ) والجملة نحو ( أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو ).»[1] وحجة الكوفيين أن ذلك يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلنا ( قائم زيد ) كان في قائم ضمير زيد ولا يجوز تقديم ضمير الاسم على ظاهره. والبصريون يحملون ما جاء فيه الضمير تقديما من الشعر وغيره على التقدير كالذي جاء في البيت المنسوب للفرزدق وهو قوله:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعدِ

وتقديره بنو أبنائنا بنونا .

وإنما منع الكوفيون التقديم في القول السابق ( قائم زيد ) أنهم ذهبوا إلى أن قائم ليس اسم فاعل كما يسميها البصريون ويشترطون لعلمه شروطا منها أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام، وإنما هو عندهم القسم الثالث من أقسام الفعل ويسمونه الفعل الدائم، ( ولأسماء الفاعلين ) من قوة العمل ما للأفعال ولذلك فهم يعملونها ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، ومن دون شرط، مستندين إلى قول الكسائي يجوز ( أن يعمل بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء. وتمسك بجواز نحو: زيد معطي عمرا أمس درهما، وظانٌّ زيد أمس كريماً؛ وقوله تعالى : ﴿ وجاعلُ الليلَ سكنا﴾ [2]. وقد أخذ بهذا القول من المحدثين المخزومي فقال: « إن تقسيم الفعل ماض ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال، وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء ( فاعل )، و ( مفعول ) مجرى الفعل بكل ماله من خصائص إذا وقعا في سياق نفي أو استفهام، أو بتعبير آخر إذا دنوا من الفعلية بوقوعهما في مثل هذا السياق الذي يقع الفعل فيه غالبا. فليكن لنا إذاً من الجرأة ما يحملنا على تثبيت هذا التقسيم وإقراره في مقالتنا

[1] الإنصاف ج 1 ص 72 ( المسألة 9 )
[2] الإنصاف ج 1 ص 72 ( المسألة 9 )

وكتبنا »[1] فالكوفيون إذاً يقولون بالفعل الدائم، لذلك فإن قولنا ( قائم زيدٌ ) ليس عندهم من باب تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما هو من هذا القبيل أي أنه فعل وزيد فاعله مثلما يعربه البصريون كذلك، إذ يقولون إنه فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر إذا ما توفر أحد شروط عمله، وإلا فهو من باب التقديم والتأخير كما قال الخليل. ويسوقنا الكلام على المبتدأ والخبر بالضرورة إلى الحديث عن:

**ج- أقسام الجملة العربية:**

كنا أشرنا في نهاية الفصل السابق إلى أن الأستاذين إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي لا يعترفان بالتقسيم المتعارف عليه والشائع في كتب النحو، وهو أن الجملة العربية إسمية وفعلية، لأنه من منظورهما شكلي إذ لافرق بين أن تقول : ( ظهر الحق ) و ( الحق ظهر ) كما سبقت الإشارة، بيد أن الخلاف بين النحاة المحدثين والقدامى في موضوع الجملة لا ينحصر في أشكالها فحسب ، بل إنه يرجع إلى ما هو أبعد ؛ فقد اختلفوا بدءًا من تعريفها؛ فالمخزومي من المحدثين يعرفها قائلا : « الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها »[2]، ويرى أن النحاة القدامى لم يولوا الجملة حظها من العناية رغم دورها في التعبير وأهميتها في التفاهم ، فلم يشيروا إليها إلا حين يضطرهم الكلام في الخبر الجملة، والنعت الجملة وموضوع الشرط، ولذلك قال: « لا أعرف أحدا من النحاة عني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب . لعل لذلك سببا هو أنهم إنما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل، كما يظهر في

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 119
[2] في النحو العربي نقد وتوجيه ،، ص 33

الكلمات العربية المعربة »[1]، فلننظر في كلمات القدامى في هذا الموضوع وهذا الجزء المهم من النحو العربي إن لم يكن أهم جزء فيه.

حين نقرأ كلام الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب نجده يسوق كلاماً يبيّن به دور الكلمة في الكلام من جهة ويحدد معنى الكلام من جهة أخرى في سياق تعليل سبب تقديم المصنف حد الكلمة على حد الكلام، يقول الرضي: « إنما قدم حد الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه »[2] وهنا كلام مهم من جهتين؛

**أولاهما** : جعله المقصود من علم النحو ، معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب. وهو ما يُفهم منه أن موضوع النحو هو الجملة لأنه ربط معرفة الإعراب بالعقد والتركيب، وليس يلزمه حينئذ لفظ الجملة ليقال إن النحو القديم كان يتخذ من الجملة موضوعا لدراسته. وبهذا يسقط زعم المخزومي بأن النحو القديم قد أهمل الجملة وانشغل بتعقب أواخر الكلمات فيها.

**ثانيتهما** : هي ارتباط الإعراب بالمعنى ، والتصاقه به ، وذلك قوله : ( لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ) حيث أن كلامه هذا لم يسبق بالإشارة إلى العامل ليقال إن ارتباط جزأي التركيب هنا هو ارتباط العامل بالمعمول، وإنما هو ارتباط تضمن، وبين ذلك في قوله: «جزءا الكلام يكونان ملفوظين ، كـ ( زيد قائم ). و ( قام زيد )، ومقدرين لـ ( نَعمْ ) في جواب من قال ( أزيد قائم )، أو ( أقائم زيدٌ )، أو أحدهما مقدراً دون الآخر ، وهو إما الفعل ، كما في ( إن زيد قام ) ، أو الفاعل كما في (زيد قام ) أو المبتدأ

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه - ص 34
[2] شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 30

أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿ فصبر جميل﴾»[1]، وقد فرق الرضي بين الجملة والكلام بقوله : « الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ... والكلام ما تضمن الكلام الأصلي، وكان مقصودا لذاته؛ فكل كلام جملة، ولا ينعكس »[2]، وقد كان الذين سبقوهم من النحاة بقليل أو كثير لا يفرقون بين الكلام والجملة؛ فابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك، وهو من معاصري الرضي، قال:«الكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها...ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو ( زيد قائم ) أو من فعل واسم كـ ( قام زيد) وكقول المصنف (استقم) فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر، والتقدير: استقم أنت)»[3]، فهو لم يستخدم (مصطلح الجملة ) في تحديده لمفهوم الكلام، وإنما استخدمه وهو يتحدث عن أنواع الخبر ومنها الخبر الجملة. أما ابن جني فلم يفرق بين الكلام والجملة، فقال في تعريفه الكلام : « أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويُون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويدك، وحاء، وَعاء في الأصوات ...فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام »[4]، وهكذا وجدنا أن النحاة القدامى لم يفردوا الجملة بكلام خاص ولم يدل ذلك على إهمالهم إياها، ولكنه دل على أن تفصيلهم القول في المبتدأ والفاعل وأحكامهما قد أغناهم عن الخوض في أشكال الجملة ومتى تسمى إسمية ومتى تسمى فعلية ولم يعرضوا للجملة إلا أثناء حديثهم عن أنواع الخبر أو جملة الصفة أو جملة الحال أو جملة الشرط أو القسم، وساروا في هذا الدرب على الرغم من أن نحاة بغداد كانوا استخدموا

---

[1] شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 30
[2] شرح ابن عقيل عل ألفية ابن مالك – تح – محمد محي الدين عبد الحميد ج 1 ص 19 د. ط 1990
[3] شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 30
[4] الخصائص ج1 ص 17

مصطلح الجملة وتوسعوا فيه[1]؛فقد ظهر كتاب الجمل للزجاجي، وهو كتاب واسع الشهرة ثم انتقل المصطلح إلى علماء البلاغة الذين عنوا بدراسة الجملة ضمن ما عرف عند البلاغيين بعلم المعاني، وقد ألف الجرجاني (ت 471 هـ ) كتابا أسماه الجمل ودرس التغيرات التي تطرأ على الجملة من تقديم تأخير وحذف مع المحافظة على القواعد النحوية في التركيب. أما الجملة النحوية فنجدها في شرح ابن يعيش لكتاب المفصل و قد أسند التقسيم الذي ذكره الزمخشري ( ت 538 هـ) فيه إلى أبي علي الفارسي فقال : «اعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية وإسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية و إسمية. لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة الذي هو استقر وهو فعل وفاعل»[2]. ثم نجدها بشكل أكثر نضجاً واكتمالا عند ابن هشام الأنصاري ( ت 761 هـ ) الذي يعد بحق أول من توسع في درس الجملة حيث درسها دراسة ميدانية بدأها بتعريف الكلام أولا فقال: « الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.»[3] لينتقل من ذلك إلى تعريف الجملة بأنها « عبارة عن الفعل وفاعله، كـ ( قام زيد ) والمبتدأ وخبره،كـ ( زيد قائم ) ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ( ضُربَ اللص ) ، و( أقائم الزيدان ) و (كان زيد قائما ) و( ظننته قائما )»[4] فانتهى إلى أنهما ليسا مترادفين مخطئا بذلك صاحب المفصل، والصواب عنده أن الجملة أعم من الكلام لأن شرط الكلام الإفادة بخلاف الجملة إذ هي تطلق على « جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام »[5]

---

[1] ينظر الجملة النحوية . نشأة وتطوراً وإعراباً –عبد الفتاح الدجني ص 26 مكتبة الفلاح الكويت – ط : 2 – سنة 1987
[2] شرح المفصل . ج 1 ص 88
[3] المغني ،ابن هشام ص 419 ،تح مازن المبارك ومحمد علي ، دار الفكر ط2 ،1969
[4] المغني ،ص 419
[5] نفسه ص 419

**أما أقسامها عند ابن هشام** فثلاثة هي الاسمية والفعلية والظرفية وهذا القسم الأخير هو الذي انفرد به ، فقد عرف الظرفية بقوله : « هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد ) و ( أفي الدار زيد ) إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما »[1]. وأساس التقسيم عنده هو المسند والمسند إليه إذ لا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف نحو ( أزيد أخوك ؟، ولعل أباك منطلق، وقد قام زيد وهلا قمت.)

نخلص من تتبعنا لموضوع الجملة في الدرس النحوي القديم بدءا بسيبويه وانتهاء بابن هشام إلى أن الكلام على الجملة هو ذاته الكلام في المسند والمسند إليه، أما حدها فقد استعاضوا عنه بحد الكلام .

يؤيد هذا أن ما اعترض به المخزومي على ابن هشام عند تمثيله للجملة الاسمية بـ ( قائم الزيدان ) بأنه تمثيل غير موفق لأنها غير إسمية « لأن المسند إليه فيها فاعل لا مبتدأ، وإن قيل في إعرابه: إنه فاعل سد مسد الخبر ، لأن كونه فاعلا ينفي أن تكون الجملة إسمية »[2] هذا الاعتراض وإن ساقه المخزومي ضمن إطار الجملة وأقسامها فهو لا يكاد يخرج عن إطار الحديث عن المسند إليه والمسند من جهة القدامى، ويرد في إطار الحديث عن أقسام الفعل، والقول بالفعل الدائم أخذا برأي الكوفيين، وفي إطار الحديث عن عمل ( اسم الفاعل ) دون شرط من جهة المخزومي .وهكذا نجد أن ما قاله المخزومي وحسِبَه عناية من جهته بالجملة ، وتقصيرا من جهة القدامى إنما هو في الحقيقة كلام فيما زهد القدامى في ذكره لاغتنائهم بتفاصيله في باب جواز أو منع تقديم الخبر على المبتدأ، بل إن ابن عقيل في شرحه تعريف الخبر عند ابن مالك قد ذكر الجملة دون العناية بكونها إسمية أو فعلية؛ فقال: « إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة ، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لأنه لا ينتظم

---

[1] نفسه ص 420 و ص 421

[2] في النحو العربي – نقد وتوجيه ص 40

منه مع المبتدأ جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة »[1] فدل هذا على أنهم تركوا تقسيمها ، أي الجملة ، اغتناء لا سهوًا أو تقصيرًا ، وأيُّ حاجة إلى القول ، بعد وضع النحاة القدامى حد المسند إليه ( المبتدأ ) و ( الفاعل) ، بأن الجملة إذا ابتدأت باسم فهي إسمية ، وإذا ابتدأت بفعل فهي فعلية ، ذلك – في رأيي– بيان يلزم من خرج عن هذا الأصل إلى تقريرات أخرى كالتي قال بها المخزومي أو إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف قبله وابن مضاء من قبلهم جميعا . فإن كل ما قالوا به جميعا يرجع إلى أصل واحد هو دعوتهم إلى هدم فكرة العامل والعمل، ومن ثم إلغاء كلِّ ما بني عليه كأقسام الجملة أو التأويل والتقدير كاعتراض ابن مضاء على تقدير النحاة متعلقات المجرورات إذا كانت أخبارا أو صلات أو صفات أو أحوالا مثل: « ( زيد في الدار، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد الهلال في السماء ) فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره ( زيد مستقر في الدار ) ، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلابد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهرا كقولنا: ( زيد قائم في الدار ) كان مضمرا كقولنا : ( زيد في الدار ) .»[2] ولاشك في أن هذا الكلام – في نظره – تام لأنه مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة دلت عليها ( في )، فلا حاجة إذاً إلى تقدير كلام محذوف.

وباب آخر من أبواب النحو كثر فيه الجدل بين المحدثين والقدامى وهو:

**د– الاشتغال:**

وهو شديد الصلة بالتأويل والتقدير ، ذهب بعض المحدثين إلى أنه « باب دقيق عويص وعّر النحاة فيه البحث وأكثروا الخلاف »[3] على حد قول إبراهيم مصطفى ، فيما

[1] شرح ابن عقيل ج 1 ص 189
[2] الرد على النحاة ص 87
[3] إحياء النحو - ص 151

اختار شوقي ضيف إلغاءه كلية من مباحث النحو أسوة بابن مضاء، وضم ما يجب فيه الرفع إلى باب المبتدأ، وما يجب فيه النصب إلى باب المفعول به[1]. وقريب منه ما ارتآه المخزومي من أن « على أساس ما فطن النحاة له من خصائصَ لفريق من الأدوات ، ثم على أساس ما اطمأنوا إليه من تأثير بعض الكلمات في بعض ، أو من وجود العامل والمعمول ، عقدوا بابا جديدا لا يجدر به أن يكون موضع بحث الدارسين ، أو أن يبحث فيه بوصفه بابا قائما بذاته ، أعني باب الاشتغال »[2] وأساس الباب عند النحاة: « أن يتقدم اسم ، يتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيِّه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق ؛ فمثال المشتغل بالضمير ( زيداً ضربته ، وزيداً مررت به ) ومثال المشتغل بالسببيِّ ( زيداً ضربت غلامه ) »[3]، وقسموا (الاسم المشغول عنه ) خمسة أقسام:

1- ما يجب نصبه نحو : إن زيداً رأيته فأكرمه ، وهلا زيداً كلمته .
2- ما يجب رفعه نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو
3- ما يرجح نصبه على رفعه نحو زيدا أكرمه.
4- ما يرجح رفعه على نصبه نحو زيد لقيته.
5- ما يستوي فيه الرفع والنصب نحو زيد قام وعمرو كلمته.

وكل ذلك « تقسيم عقلي يقوم على استيفاء الوجوه المحتملة عقلا »[4] كما يقول المخزومي . وخلاصة رأيه في الباب أن ( زيدا ) في المثال الأول منصوب على أنه مفعول به ، وفي المثال الثاني مسند إليه فيجب فيه الرفع ، وفي الثالث والرابع يتحتم الرفع إذا قصد بزيد أن يكون مسندا إليه ، ويتحتم النصب إذا قدم ( زيداً ) للاهتمام . وهنا يفتح المخزومي بابا للتأويل والتقدير تماما كما فتحه قبله إبراهيم مصطفى عندما قال : «إذا أردت بالاسم

[1] تجديد النحو ص 19
[2] في النحو العربي نقد وتوجيه ص 171
[3] شرح ابن عقيل ج 1 ص 469
[4] في النحو العربي ص 171

المتقدم على الفعل في مثل : ( زيدٌ رأيته أن يكون متحدثا عنه مسندا إليه ، فليس إلا الرفع ، والاسم آت في موضعه من الكلام ، وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تتمة للحديث وبيانا له لا متحدثا عنه ، فالحكم النصب ، تقول : ( زيداً رأيته ). وقد تقدم الاسم عن موضعه ، وخولف به ترتيبه لغرض أو لمعنى قصد إليه المتكلم من معاني التقديم »[1] ، فهل لهؤلاء المحدثين أن يفتحوا باب التأويل والتقدير متى ما شاءوا ويغلقوه متى ما شاءوا ؟

وتتمة لما قلناه آنفا فإن المخزومي يرى في المثال الخامس من أمثلة الباب أن جملة ( زيد قام فعلية ) تقدّم فيها الفاعل للاهتمام به ، أما الجملة المعطوفة عليها وهي (عمرو كلمته ) فلا يرفع فيها ( عمرو ) إلا إذا قصد أن يكون متحدثا عنه ، وإلا فالواجب نصبه على المفعولية ، ويكون الضمير المتصل كناية* عن المفعول به.

وقد تبين لنا الآن أن هؤلاء المحدثين الثلاث يرون أن موضوع الاشتغال باب من أبواب التأويل والتقدير ، ما كان ينبغي أن يكون حيث وضعه القدامى بل كان الواجب أن تضم أمثلته كما سبق أن بينا إلي بابي المبتدأ والمفعول به . فما هي أقوال القدامى في هذا.

أما سيبويه فذهب إلى أن الاسم إذا بني على الفعل ، قلنا : ضربت زيداً ، وفي حال التقديم للاهتمام والعناية نقول : زيداً ضربت . ووصف مثل هذا بأنه عربي جيد . وقولنا : زيدٌ ضربته ، شبيه بـ ( عبد الله منطلق ) . «ومثل ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿وأما ثمودُ فهديناهم ﴾ . وإنما حسُن أن يُبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله بشيء »[2] ، وإنما كان النصب في قولنا: ( زيداً ضربتُ ) لأن الفعل لم يستوف مفعوله ، وكان الرفع في قولنا : ( زيدٌ ضربته ) وفي الآية الكريمة لأن الفعل ضرب استوفى مفعوله ، وهو الضمير المتصل به . فإن قلنا: زيداً ضربته فعلى

[1] إحياء النحو ص 154

* مصطلح كوفي يطلقونه على الضمير كما يسميه البصريون

[2] الكتاب ج 1 ص 81

إضمار فعل يفسره المذكور، إلا أن هذا المضمر لا يذكر ، وأحياناً يجوز الرفع والنصب « كقول ذي الرمة :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتِه فقام بفأسٍ بين وصليك جازرُ

فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود »[1] على الابتداء لا على إعمال فعل مفسِّر.

أما ابن عقيل في شرحه لكلام الناظم فقد عرض مذهب البصريين القاضي بأن ناصب ( المشغول عنه ) فعل مضمر وجوباً « لأنه لا يجمع بين المفسَّر والمفسِّر ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك في (زيداً ضربته ) إن التقدير ( ضربت زيداً ضربته ) وما وافق معنى دون لفظ كقولك في ( زيداً مررت به ) إن التقدير ( جاوزت زيداً مررت به ) »[2] ثم عرض مذهب الكوفة القاضي بأنه منصوب بالفعل المذكور بعده مع اختلاف في إعراب الضمير المتصل. وخلص إلى أن مسائل باب الاشتغال على خمسة أقسام هي تلك التي أشرنا إليها قبل.

ولكننا نحب أن نقف عند القسم الثاني وهو ( ما يجب فيه الرفع ) ذلك أن النحاة جعلوه من هذا الباب ، وهو منه بعيد ؛ فقد أشار ابن عقيل إلى وجوب رفع « الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا التي للمفاجأة ؛ فتقول : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ) برفع ( زيد ) ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ( إذا ) هذه لا يقع بعدها الفعل: لا ظاهرا ، ولا مقدرا »[3] وما دام نصب ( المشتغل عنه ) غير ممكن بل غير جائز، فلماذا يعد مثل هذا الكلام من باب الاشتغال. هذا وقد تحدث ابن الحاجب عمّا ليس من هذا الباب كقوله جل ثناؤه ﴿ وكل شيء فعلوه في الزّبر ﴾[4] ، وبينه الرضي في الشرح* بأننا لو نصبنا

---

[1] الكتاب ج 1 ص 82
[2] شرح ابن عقيل ج 1 ص 470
[3] نفسه - ص 475
[4] القمر - 52
* ينظر شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 429

( كلّ شيء) بـ ( فعلوا ) لَتغير المعنى ، ولَتعارض مع قول الحق جل ثناؤه ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾[1] ؛ ولذلك فليس في هذا القول إلا الرفع ؛ فلو تفرغ العامل في المشغول به من الضمير وسلط على الاسم السابق (زيد ) من المثال الأول و( كلّ شيء ) من الآية الكريمة لم يتم المعنى لاختصاص إذا الفجائية بالابتداء ولبعدنا عن المراد من الآية الكريمة .

ومما يجب العناية به في قول الرضي ربطه حصول المعنى الصحيح بالإعراب ووقفه على التقدير السليم، وهو ما يؤكد لنا مرة أخرى اهتمام النحاة القدامى بناحية المعنى فيما وضعوا من قواعد ، كما يؤكد لنا من جهة أخرى أن الإعراب خادم للمعنى ، ومن ثم لا يصح بأي حال من الأحوال تصور أن القدامى أغفلوا – لفرط اهتمامهم بالإعراب– صلة هذا بذاك. يؤيد هذا ما ذهب إليه السكاكي ( ت 626 هـ ) في تعريفه لعلم النحو حيث قال: « اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليتحرز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية »[2] .

والنتيجة الحاصلة بعد تتبعنا لأهم وأبرز القضايا النحوية في كتب فريق من المحدثين وبعض الأقدمين أن جل تلك القضايا تعود إلى أسس ثلاثة لا تنفك الواحدة منها عن الأخريين ؛ فقد ظهر لنا عند دراستنا لقضية العامل أمِّ القضايا النحوية ، كيف أنه يتصل بكل أبواب النحو ظاهر الأثر أو خفيَّهُ وأن كلمات القدامى فيه تدل عل إدراك واع وذكاء فذ بحقيقته ومكانه في لغة العرب ، وقد أوضح ذلك الرضي حين قال : « إن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة ، حتى يلزم تقدمه على أثره ، بل هو علامة »[3] . هذه واحدة .

---

[1] القمر - 53
[2] مفتاح العلوم – السكاكي ص 33 دار الكتب العلمية – بيروت. لبنان- د.ط – د.ت
[3] شرح الرضي ج 1 ص 60

والثانية أن الصلة بين المعنى والإعراب والنحو عموما على درجة كبيرة من الوثاقة والتشابك يتعذر معها إن لم نقل يستحيل فهم التركيب أو حصول الوظيفة الإبلاغية في الكلام مع غياب أحد هذه العناصر . وذلك كله مرتبط بمدى إدراك المتكلم باللغة العربية للعامل ومقتضياته يؤكد هذا ويثبته قول أبي العباس أحمد بن يحي : « العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني ، ولا يفسد الإعراب المعنى ، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب ، وإنما صح قول الفراء – يشير إلى قصته بين الرشيد – لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب ؛ فقال : كل مسألة وافق إعرابها معناها ، ومعناها إعرابها فهو الصحيح»[1] .

والثالثة ، أن علماء النحو كانوا اهتموا من المعاني بالقدر الذي يعنيهم في الدرس النحوي ، مثل عنايتهم بوضع حدود النفي ، والاستفهام ، والتوكيد ، والتقديم والتأخير ، وتركوا ما رأوا أنهم غير معنيين به ، وهو ما اختص به فيما بعدُ علماء البلاغة .

والرابعة ، أن اشتغالهم بموضوع التقديم والتأخير ، على حسب اهتمام المتكلم بما يريد العناية به ، أدى بهم إلى توسيع البحث في أحكام المبتدإ والخبر ، والاشتغال والتعليق مثل تعليق الجار والمجرور بخبر المبتدإ ، ومن ثم تركوا الحديث عن أقسام الجملة وتفاصيلها على نحو ما فصل ابن يعيش وابن هشام من المتأخرين.

والخامسة ، أن التأويل والتقدير هو إحضار لجزء اللغة الخفي الذي لا بد من ذكره عند تعليم اللغة بما يقتضيه من معرفة كاملة بأجزاء التركيب .

والسادسة ، أن قضايا النحو الكبرى وهي العامل والجملة والتأويل كلها بدأت بسيطة مع بداية الدرس النحوي على أيدي الخليل وسيبويه والكسائي والفراء ، ومرت بعدهم بفترة ،

[1] طبقات النحويين - ص 131

اتسمت فيها بالتعقيد ثم استوت على أيدي المتأخرين أمثال الجرجاني وابن مالك والرضي وابن هشام .

**2- النقد الموجه للنحاة المحدثين :**

تشرفت اللغة العربية حين نزل بها القرءان ، وسطعت أنوارها ، وانتشرت في جزيرة العرب على ألسنة كل من دانوا بالإسلام ، حين يتلون آيات الذكر الحكيم تقرباً إلى الله جل ثناؤه وطمعاً في ثوابه. ثم خرجت مع الفاتحين تحل حيثما يحلون وتلقى من التقدير والإقبال عليها ما يلقون ،فصارت لغة الدولة والدين، ومن ثم صار تعلمها ودراستها أداة إلى فهم القرءان الكريم و كنه آياته ، وهذه الأداة هي ما تعاور العلماء على تسمية أبرز فروعها علم النحو . ولما كان النحو على هذه الدرجة من الأهمية والخطورة ؛ فقد كان عند النحاة القدامى أَولى وأعلى ما يرجى تحصيله .وقد عبر عن ذلك ابن هشام فقال : « إن أولى ما تقترحه القرائح ، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ، ما يتيسَّر به فهم كتاب الله المنزل ، ويتضح به معنى حديث نبيّه المرسل فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية ، وأصل ذلك علم الإعراب ، الهادي إلى صواب الصواب »[1]

هذا هو النحو عند علماء العربية يوم كانت دولة الإسلام قوية ، ولو أنه كان يصيبها من حين إلى حين شيء من الضعف حتى انحطت أدبياً واجتماعياً وانحطت اللغة وآلت الأساليب إلى الجمود. وزاد الطين بلة أن آل الأمر إلى المحتل الغاشم ، الذي شنّ على العربية حرباً خفية ومعلنة لعلمه أنها وسيلة الأمة إلى الوحدة ، وسبيلها إلى الحضارة والرقي ، فانتهت إلى ما هي عليه اليوم من هوان على أهلها ، وضعف بين قريناتها من اللغات الأخرى.

---

[1] المغني ج 1 ص 1.

في ظل هذه الظروف وُجد نحاة محدثون تفرقت بهم السبل ، وكانوا من أمر النحو قددا؛ ضاق كثير منهم به ، وانتقل الضيق منهم إلى تلاميذهم ، وأمسى درس النحو عند هؤلاء وأولئك أمرا ممجوجا لا يقبلون عليه إلا وهم كارهون ، بعد أن انقطعت به الأسباب واستحال مجموعة قواعد تُلقَّن للمتعلمين تلقينا في حصص خاصة سميت في مدارسنا الحديثة بحصص القواعد ، بعيدة عن مواضع الجمال في اللغة وأساليبها البيانية.

وتعالت صيحات الضائقين بالنحو جاهلين به أو ممتهنين له ، حتى تجاسر بعضهم على مشاعر الأمة ومقدساتها ومنها اللغة الفصحى ، فدعا إلى تركها وإحلال العامية محلها ، وليس يعنينا في هذا المقام تتبع كلماتهم ؛ إذ قد سبقت الإشارة إلى شيء من ذلك، ولكن ما يعنينا هنا هو هذا الدرك الذي انزلقت له العربية ، وصارت « موضع الازدراء والتحقير والنفور، فالطلاب يشكون من صعوبة اللغة العربية نحوا وصرفا وبلاغة ونصوصا وأدبا ، وقد ظلوا يعايشونها ثلاثة عشر قرنا قبل ذلك بلا شكوى ! وكأنما اكتشفوا فجأة تلك الصعوبة التي تصرفهم عنها صرفا ! ! وقد بدأوا يوازنون بينها وبين اللغات الأجنبية – وبالذات الإنجليزية – ليجدوا أن اللغات الأجنبية أيسر – وبالذات الإنجليزية* – في كل شيء ! فهي لغات غير معربة ، لا تُحيِّر القارئ بين الرفع والنصب والجر . »[1]

لا عجب ، والحال كذلك ، أن يهب أهل العربية – مختصين وغير مختصين – إلى إصلاح الوضع قبل تحديد الهدف بدقة ؛ فإنه كان ينبغي أن نعرف أولا ، هل كنا نريد أن نعود بالمجتمع إلى الفصحى كتابة وقولا وقبل ذلك حبا واعتزازا أم كنا نريد تغييرها أصولا وفروعا ليسهل على المتعلمين درسها ؟ أعتقد جازما أن هبّة المصلحين كانت عجولة ، والواقع أثبت أنها قد خلطت من حيث أرادت أن تصفي ، وأوهمت من حيث أرادت أن تبين . هذه سنن الله في أرضه ؛ فلا سبيل في الحياة إلى تحقيق الغايات العلمية والعملية قبل

* كما هو حال الجزائريين مع الفرنسية

[1] واقعنا المعاصر محمد قطب ص 220 و ص 221 – مكتبة رحاب – الجزائر – د ط سنة 1989

استحضار كافة المعطيات ذات الصلة بالموضوع. والظاهر أن هذا هو الذي غاب عن الكثير من الدارسين المحدثين ، وهم يضعون أسس مناهجهم ونتائج أبحاثهم . وإلا ، فكيف نفسر انحصار نحو الكوفيين بانقضاء السلطة التي كانت تدعم أصحابه ؟ ولماذا صمد نحو البصريين وكانت له الغلبة مع بروز المخالفين له من عصر إلى عصر، ومن مصر إلى مصر ؟ وكيف نفسر موت ثورة ابن مضاء في حينها وبعد حينها بسنوات وسنوات ؟ ونحن نعلم أن أغلب الذين ثاروا على النحو كانوا متأثرين بابن مضاء ، كيف لا ، وهم قد أسسوا دعواتهم إلى تيسير النحو على ما أسس هو عليه ثورته ، وهو إلغاء العامل كما أسلفنا القول .

إن الدعوة إلى إلغاء العامل وطرحه من أبواب النحو دعوة غريبة حقا ، وكأني بأصحابها يريدون مسح تراث الأمة من حياة الناس التعليمية ومن ذاكرتها . صحيح أن بعض الدارسين يبرئ النحاة الأوائل مما علق بالدرس النحوي من الصعوبة والتعقيد الذي أصابه على أيدي من جاء بعدهم ، ولكن ذلك لا يمكنه أن يلغي بأي حال من الأحوال عصارة عقول العلماء على امتداد تاريخ الأمة العربية الإسلامية .فالدعوة إلى إسقاط نظرية العامل دعوة إلى إسقاط النحو . وقد رأينا كيف كان المخزومي يلغي من النحو ما بني على أساس منها، وكذلك كان شوقي ضيف. و الغريب أن يعترض الأول على الثاني عندما بنى رأيه في إصلاح النحو على إلغاء نظرية العامل أسوة بابن مضاء، فقال متحدثا عن شوقي ضيف: « الغريب أن يبني الدكتور رأيه في إصلاح النحو و إحيائه على رأي ابن مضاء، وأن يرى الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذي ينبغي أن يتكئ الدارس عليه في تصنيف النحو، وأن يرى منع التأويل و التقدير في الصيغ و العبارات»[1]

[1] مدرسة الكوفة ص 267 و ص 268

والحق الذي لا يمكن تجاوزه أن العامل النحوي حقيقة لغوية لا مراء فيها « لأن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات ، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة ...فالمنكرون للعامل – ظاهرا ومقدرا – مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية ، على اتفاق حركات الإعراب مع اتفاق الموقع »[1]. وربما اعترض معترض بأن المحدثين ما دعوا إلى إلغاء العامل ، لكنهم قالوا إن العامل الحقيقي هو المتكلم . ليكن ما قالوا وما اعترضوا به ، لهم ذلك. ولنا نحن أن نسأل لماذا رفع المتكلم الفاعل ونصب المفعول عندما قال: ( نال خالدٌ الجائزةَ ) ؟ ربما فعل ذلك –من غير معرفة بقواعد اللغة– سليقي تكلم قبل النحو ، وفي عصور السليقة الأولى ، ولكن غيره عربا كانوا أو عجما إنما يفعلون ذلك بناء على ما اكتسبوه أو تعلموه. وهل لنا أن نعرف مَن أولُ من رفع الفاعل لأن فعلا سبقه، ونصب المفعول به ؟ إن هذا البحث لا يختلف عن البحث في أصل اللغة وأصل نشأتها، ومن ثم فهو سؤال لا يفضي جوابه إلى نتائج حاسمة ، والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال؛ إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لم كان كذلك ؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع. على رأي أبي حيان ( ت 745 هـ).

وقد جرى على ألسنة بعض المحدثين أن النحاة القدامى حصروا النحو في الإعراب، وبنوه على أساس الخاصة الشكلية المميزة للغة العربية بين سائر لغات العصر، وتلك الخاصة هي الإعراب بالحركات ، وقد ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن الحركات الإعرابية « لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض »[2] ، وهو كلام غير جديد على النحو العربي ، إذ كان قطرب (ت 206 هـ) قد ذهب إليه قبل أحد عشر قرنا حين قال : « إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة

[1] أشتات المجتمعات في اللغة والأدب . عباس محمود العقاد ص 149 دار المعارف مصر ،دط ،دت
[2] ظاهرة الإعراب ص 75 نقلا عن من أسرار اللغة ، ص54

الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصلهُ بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. إلا أنهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ... »[1] ، هذا هو رأي قطرب ، وقد أجيب عليه بأنه لو كانت الحركات لمجرد الوصل لجاز التصرف في الوظائف النحوية دون ضابط ، فيرفع الفاعل مرة وينصب أخرى وكذلك المفعول وغيره . ومما يؤكد اتصال الإعراب بالعلاقات السياقية للنص ، ما ذهب إليه ابن قتيبة ( ت 276 هـ) حين قال : « للعرب الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها ،وحلية لنظامها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين : كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان أن يكون الفعل لكل واحد منهما إلا بالإعراب ولو أن قائلا قال : هذا قاتلٌ أخي ، وقال آخر : هذا قاتل أخي بالإضافة ، لدل بالتنوين على أنه لم يقتله ، وبحذف التنوين على أنه قتله . ولو أن قارئا قرأ : ( فلا يحزنك قولهم أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون[2]) ، وترك طريق الابتداء بـ ( أنا ) وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب (أن) بالقول كما ينصبها بالظن ، لقلب المعنى على جهته ، وأزاله عن طريقه وجعل النبي محزونا لقولهم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون. وهذا كفر ممن تعمده، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمورين أن يتجوزوا فيه. وقال رسول الله ( ﷺ ): لا يقتل قرشي صبراً بعد اليوم. من رواه جزماً(لا يقتلْ) أوجب ظاهر الكلام للقرشي أن يُقتل إن ارتدَّ ولا يقتص منه إن قتل. ومن رواه رفعاً(لايقتلُ) انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش،أنه لايرتد أحد منهم عن الإسلام فيستحقَّ القتل. أفما ترى الإعراب كيف فرق بينهما؟ »[3] ، ومعذرة لطول النص ولكنا نورده لنبين من خلاله دلالة

[1] نفسه ص 75 نقلا عن الإيضاح في علل النحو ، ص70
[2] ظاهرة الإعراب ص 84 نقلا عن تأويل مشكل القرآن ص 68
[3] نفسه ص 60

الحركات على المعاني من جهة ، وارتباط العامل بالمعنى وبالقرائن الحالية أو العلاقات السياقية من جهة أخرى. وأما الإعراب بالحروف فإننا نختار فيه ما ذهب إليه الدكتور أحمد سليمان ياقوت عندما قال : « خلاصة القول فيما تقدم من الإعراب بالحروف، أنه في حالة التثنية والجمع فإن الحروف ( الواو و الألف والياء ) إنما وضعت أصلا لدلالة على التثنية والجمع أي على العدد، ثم اتخذت من بعد ذلك دليلا على الإعراب، وأن تثنية الفعل وجمعه جاءا تبعا لتثنية الاسم وجمعه، وحذف النون فيه دليل على عدم إتمام الفعل وبقاؤها دليل على العكس وأن إعراب الأسماء الستة بالحروف إنما هو إعراب بالحركات»[1]. وممن زاد في بيان مكانة العامل في النحو وأهمية الفصل فيه دون لجاج الأستاذ عباس حسن عندما قال متحدثا عن أمثلة باب الإعراب والبناء:« نحن نرى أن الدواعي تغيرت في الجمل الثلاث السالفة على حسب المعاني المطلوبة ، من فاعلية، ومفعولية، وتكملة أخرى...وتبعها في كل حالة تغير العلامة التي في آخر كلمة (هلال) . فتغير العلامة على الوجه السالف يسمى:(الإعراب) والداعي الذي أوجده يسمى (العامل).»[2]ثم عرض انتقادات المحدثين للنحاة القدامى في قضية العامل، ليدافع عن صنيع القدامى واصفا إياهم بالذكاء والبراعة ، وبأن نظرية العامل نظرية موافقة لأحسن أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها، وخلاصة مذهبه في العوامل بنوعيها اللفظية والمعنوية أنها« ليست مخلوقات حية، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد، وتحس ما يقع عليها، وتؤثر بنفسها، وتتأثر حقا بما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك. إنما الذي يؤثر، ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم، وليست هي. ولكن النحاة نسبوا إليها العمل، لأنها المرشد إلى المعاني والرموز. وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها؛ إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعاني المراد من الكلمة –كما أسلفنا – وإذا

[1] ظاهرة الإعراب ، ص 86
[2] النحو الوافي، عباس حسن، ج1 ص66 ، دار المعارف ، القاهرة ،دط ،دت

ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها، وتسميتها؛ ( عاملا ) »[1]. وله في علامات الإعراب، وهي آثار العوامل، كلام جميل دقيق، بيّن فيه النفع الأكبر « والأثر الباهر الذي للعلامات الإعرابية؛ فلولاها لاختلطت المعاني، بل فسدت. وحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا : ( ما أحسن القادم ) فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام ، وللتعجب ، والنفي،...كل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة هذا كان من الخطل وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب – لصعوبة تعليمها– والاقتصار على تسكين آخر الكلمات ».[2] وإذ أعربنا فيما ذكرنا وسقنا عن أهمية العامل، وضرورة الأخذ به مع اجتناب التعسف في تتابع آثاره، والتمحل في التأويل لتحقيقه في الكلام، إننا إذ فعلنا ذلك لا بد أن نخلص إلى نتيجة طبيعية لمقدمات طبيعية مفادها أن كل ما دعا المحدثون خاصة منهم إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف ومهدي المخزومي إلى إلغائه اعتمادا على إلغاء نظرية العامل، أمر ملغى، حفاظا على جوهر اللغة وانسجاما مع تراثنا النحوي العريق.

**3– حاجتنا إلى التفريق بين النحو العلمي والنحو التعليمي :**

حين هب دعاة التيسير إلى إصلاح حال النحو كان عليهم أن يفرقوا بين نوعين من النحو، تختلف تسميتهما من دارس إلى آخر، وتجتمع الكلمات أو تكاد على ضرورة التمييز والفصل بينهما. وهو أمر حتمي تفرضه النظرة المتأنية إلى تراثنا النحوي، تلك النظرة التي أفاضت بي إلى الاطمئنان إلى ما قاله العديد من الدارسين في هذا المجال من ضرورة التمييز بين نحو موجز يناسب الطلبة الجامعيين، ونحو مفصل يناسب المتخصصين[3] حسب ما اختار الأستاذ عباس حسن، أو نحو وظيفي يناسب جمهرة الدارسين للعربية ممن يعتزون

[1] نفسه، ص 74
[2] النحو الوافي ، ص 74
[3] نفسه، ج1 ص 5

بها، ونحو تخصيصي يناسب من شأنهم التخصص[1] وهم قلة، حسبما اختار الأستاذ عبد العليم إبراهيم. ولا مشاحة في الاصطلاح إذا ما اتفقنا على أن النحو العربي نحوان : نحو علمي ( نظري ) يعكس العمق الفكري للحضارة الإسلامية ويخص القوانين العامة التي تضبط قواعد اللغة بما فيها من خلافات بين المدارس والمذاهب والرؤى داخل المذهب الواحد، ونحو تعليمي ( وظيفي ) ينأى بنفسه عن كل ذلك ويتجه إلى القواعد النحوية التي تحكم اللسان وتمكن الناطقين بالعربية عرباً كانوا أو غيرهم من أداء الوظيفة الإبلاغية التي تمكن أفراد المجتمع من تحقيق التواصل والتفاهم فيما بينهم.

إن النحو العلمي أو التخصصي صورة للواقع النحوي على امتداد تاريخ الدولة الإسلامية في فترتها الممتدة من القرن الثاني للهجرة تاريخ البداية الفعلية للنحو بظهور دستوره وقرآنه كتاب سيبويه، إلى القرن العاشر تقريبا تاريخ وفاة جلال الدين السيوطي، وكل مابين ذلك هو قضايا كبرى وخلافات بين المدارس النحوية البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية الشامية؛ خلافات بعضها نفسي، وبعضها سياسي، وبعضها موضوعي علمي. على أن ذلك كله إنما كان من أجل وضع القواعد الصحيحة التي تضبط الكلام والتي يختلف النحاة في سبيل ضبطها ما يختلفون ولكنهم عنها أبدا لا يحيدون؛ وقد رأينا من دعا إلى ترك الإعراب، فهل تركوه وهم يكتبون؟، ورأينا الأستاذ إبراهيم مصطفى مثلا يحتج لرفع الاسم بعد (إن )، ورأينا الأستاذ المخزومي يؤيده. فهل تجاسر أحدهم أو كلاهما على تطبيق ذلك في كتاباته؟ أؤكد لكم لو أن أحدهم فعل ذلك عمداً بعيدا عن الأخطاء المطبعية لاتهم صاحبه بالجهل بقواعد اللغة العربية. وهذا الحد الأدنى من قواعد اللغة، الذي يتفق عليه الجميع هو الذي يسمى النحو الوظيفي، على تفاوت فيما يعرف منه الدارسون وما يجهلون.

---

[1] النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم ، ص ج ، دار المعارف ، القاهرة ،ط3 ،دت

ودعاة التيسير مجمعون على صعوبة النحو بعد ما عادت عليه العوادي فأظهرت من عيبه ما كان خفياً، وغالبته العلوم العصرية فغلبته، وزهد في طلبه الدارسون. لكنهم عندما هبوا لإصلاحه، صب أغلبهم اهتمامهم على المادة النحوية لا على منهجها، وكان في ذلك الخطأ الكبير.

ونحن حين تتبعنا هذه الدعوات، وهذه الجهود، وجدناها صنفين :

صنف يمثل الاتجاه الإحيائي والإصلاحي والتيسيري في ضوء التراث النحوي العربي.

وصنف آخر يمثل الاتجاه التحديثي الساعي إلى دراسة اللغة في ضوء مناهج النّظر اللغوي الحديث، أي اللسانيات.

وقد تتبعنا بعض أعمال الصنف الأول من النحاة لأسباب بينتها في المقدمة، فوجدتهم طائفتين :

طائفة انتقدت القدامى وخطأتهم في أغلب ما ذهبوا إليه حتى كأن ما خلفوه لنا من تراث نحوي ليس من النحو في شيء، وإنما هو نتاج المنطق والفلسفة وعلم الكلام مع بعض الاستثناءات، كاستثناء إبراهيم مصطفى[1] أبا عبيدة معمر بن المثنى ( ت 208 هـ) وعبد القاهر الجرجاني ( ت 471 هـ ) واستثناء المخزومي[2] الخليل بن أحمد والفراء.

وعلى هدي انتقاداتهم تلك، حددوا مَكْمَن الصعوبة في النحو، وبنوا مذاهبهم فيه، قال المخزومي: « ...على هذا الأساس –( أي عدم تحديد النحاة موضوع دراستهم )– بنيت نقدي أعمال النحاة، ومناقشة أحكامهم، وعليه حاولت توجيه الدرس النحوي إلى الوجهة

[1] ينظر إحياء النحو، ص 11 و ما بعدها
[2] ينظر في النحو العربي نقد و توجيه، ص 22 و ما بعدها

اللغوية التي أراها أشبه بطبيعته »[1]، ومكمن الصعوبة عند هؤلاء هو مادة النحو، ويمثل هذه الطائفة إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، ومهدي المخزومي وتمام حسان وغيرهم.

وطائفة انطلقت من أن « النحو وسيلة المستعرب، وسلاح اللغوي، وعماد البلاغي، وأداة المشرع المجتهد، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعا.»[2] ولذلك ركزت اهتمامها على منهج عرض المادة فأبلت في ذلك أحسن البلاء؛ فنحاة هذه الطائفة ومنهم عباس حسن رأوا أن الصعوبة في منهج عرض المادة، حيث تعرض القضية الواحدة مصْحُوبة باختلافات النحاة فيها، وربما خرج صاحب المؤلف برأي آخر مخالفٍ لكل ما عرض في مؤلفه كالذي فعله الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب في بعض مواضع الكتاب كمسألة المبتدأ والخبر[3]، وربما ذهب نحوي آخر في التأويل والتقدير مذهباً بعيداً كالذي ذهب إليه ابن عقيل في تخريجه بيت العباس ابن مرداس

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلهم الضَّبُعُ[4]

أو كالذي أجمع النحاة على القول به من تنازع واشتغال، مما فرق المسألة الواحدة على أبواب عديدة. ويضاف إلى ذلك كله ما اصطنعه النحاة من أمثلة بعيدة كل البعد عن أساليب العربية الراقية المشرقة، وكل ذلك وغيره مما كان يناسب عصور النحاة، مع أن الشكوى منه قد حدثت. وأم القضايا في كتب النحو القديمة هي نظرية العامل التي انطلق نحاة هذه الطائفة من التسليم بها، وبنوا إصلاحاتهم وتيسيراتهم عليها فأفادوا فائدة عظيمة. ويمثل هذه الطائفة الأساتذة عباس حسن وعبد العليم إبراهيم وأحمد الخوص وغيرهم. هؤلاء فقهوا أن المتعلمين ليسوا على درجة واحدة، فألفوا لهم نحوا وظيفياً يناسبهم مفصولا عن

---

[1] في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 18
[2] النحو الوافي، ج1 ص 2
[3] شرح الكافية، ج1 ص 196
[4] شرح ابن عقيل، ج1 ص 274

النحو التخصصي عند من رأى جمعهما في مؤلف واحد كما فعل عبّاس حسن. وأسوة به نقدم المقترحات الآتية :

**ا- مقترحات تخص الدرس النحوي:**

الناس في إقبالهم على أي شيء صنفان؛ صنف يأخذ بأيسر الأمر وأقله، وصنف تستهويه المسائل البعيدة والمعقدة مما قيل في الأمر، وما كان ينبغي أن يقال فيه. ولهذا الصنف الأخير وأمثاله ينبغي أن يوضع النحو التخصصي. ولنا في هذا الموضوع مقترحات هي:

1- قراءة مصادر النحو قراءة متأنية، بحيث يقرأ كل مصدره قراءة خاصة تتبع بدراسة كاملة شاملة له.

2- قراءة مصادر علم البلاغة كذلك، ثم استخراج المصطلحات المشتركة بين العلمين، والمسائل والأبواب القريبة بينهما للوقوف على مواضع احتياج كل منهما للآخر.

3- مناقشة نتائج هذه الدراسة، مناقشة علمية دقيقة، تنتهي بمنح صاحبها مرتبة علمية وأجرا ماديا يناسب الدرجة الممنوحة للباحث، بصرف النظر عن مرتبه، مادام المهم هو خدمة اللغة العربية وخدمة العلم والوطن. ويفضل أن يسند هذا العمل إلى دكاترة باحثين.

4- إجراء موازنة بين نتائج الدراسات ومذاهب كل المدارس بموضوعية كبيرة، ثم اختيار أفضل المذاهب وأكثرها سداداً، ليؤسس على ضوئها نحو وظيفي يقرر في كل المدارس العربية وجامعاتها.

5- إجراء ذلك كله تحت إشراف المجامع اللغوية، ويلزمها حينئذ اختيار أساتذة جامعيين باحثين من كل الجامعات العربية للإشراف على هذه الدراسات ومناقشتها في لجان

مختلطة، لتزول الحواجز القائمة بين المجامع، ولإبطال حجج هذا الفريق أو ذاك بعدم معرفته بما يدرس في غير بلده.

إن هذه المقترحات مهمة جداً من وجهة نظري ولكنها تحتاج إلى إثراء ومناقشة من جهة، وتحتاج إلى سعة صدر وإخلاص وجد من جهة ثانية.

**ب- مقترحات تخص النحو الوظيفي:**

لقد رأيت من خلال ممارستي البسيطة لتدريس مادة اللغة العربية وآدابها إعجاب التلاميذ بالنحو رغم ضعفهم فيه. وقد يبدو الأمر متناقضا بين مقدماته ونتائجه، ولكنني أزيل ذلك بالقول: إن الإعجاب به إنما يكون ويحدث عندما يربط النحو بجانب المعنى، وحين تكون علامات الإعراب دوالا على المعاني الخفية، وأبسط مثال جربته قول العرب: ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن ) وما ينتج من اختلاف في المعاني تبعا لاختلاف حركة الفعل ( تشرب). كما رأيت حاجتهم الشديدة إلى التدرب على ما يتناولون من قواعد النحو، ورأيت أيضا مساوئ تخصيص حصة واحدة لقواعد النحو ضمن أنشطة الدراسات الأخرى.

لذلك كله وغيره مما لم أذكره أو لم أقف عليه، رأيت أن أقدم المقترحات الآتية:

1- جعل مادة اللغة العربية مادة اقصائية، ليقف التلاميذ ومن ورائهم الأولياء على أهمية اللغة القومية؛ فإعداد التلميذ إعدادا لغويا جيداً، هو إعداد للأستاذ مستقبلا مهما تكن مادة التدريس، ذلك أن اللغة وسيلة التواصل والتفاهم بين أفراد المجتمع، وليست غاية. وهذا يقتضي أن يكون هناك حد معين ينبغي تحقيقه لدى كل المتعلمين بغض النظر عن شعب الدراسة.

2- زيادة حصص اللغة العربية في المدارس وخاصة منها الموجهة للشعب العلمية.

3- اختيار أستاذ اللغة العربية، اختيارا دقيقاً واختبار جانب النطق فيه خاصة للوقوف على مدى قدرته على الأداء الجيد للغة، إذ أن فاقد الشيء لا يعطيه.

4- وضع القواعد المختارة من نتائج الدراسات التخصصية في النحو، مع التدقيق في المصطلح النحوي، والإشارة إلى تسمياته الأخرى فقط دون شرح لأسباب التسمية أو ذكر لمصدرها، وذلك تحصيناً للمتعلمين من أن يقعوا في اللبس نظراً لكثرة الكتب شبه المدرسية وطابعها التجاري؛ إذ كثيراً ما يولع أصحابها بذكر المخالف ليقال أنهم قد أتوا بالجديد.

5- تكثير حصص القواعد والتدريب عليها، وإيجاد آليات تساعد على استثمار حصتي التعبير الشفهي والكتابي استثماراً جيداً بوصفهما المجال الأمثل للأداء الجيد للغة؛ « فإن إتقان قواعد اللغة إتقانا وظيفياً لا يتطلب حفظ حركات الإعراب وبعض مصطلحاته الغامضة التي تثقل عقول الطلاب ونفوسهم، وتؤدي بالتالي إلى كره القواعد واللغة نفسها، بل إن إتقان القواعد وظيفياً يتمثل في السلوك والأداء اللغوي ( نطقا وكتابة وقراءة)، وفي مستويات اللغة وأنظمتها المختلفة ( الصوت والصرف والنحو والمعجم والدلالة .»[1] ولا يمكن أن يتحقق ذلك في فوج يفوق عدده العشرين تلميذاً؛ فقد وقفنا على بعض ثمار الدراسة في حصص التفويج التي لا يفوق فيها شطر الفوج الدراسي الاثني عشر تلميذاً.

[1] تدريس النحو العربي في ضوء الإتجاهات الحديثة ، ص 123

**بسم الله الرحمن الرحيم**

هذا البحث الذي عنوانه « الاتجاه الحديث في النحو العربي » هو خلاصة ما رأيت من دراستي للعديد من آراء اللغويين العرب المحدثين، وهو دراسة وصفية نقدية تالية لأخرى سبقتها في مرحلة التدرج حين قدمت دراسة عن ( كان وأخواتها )، استوقفني فيها ما ذهب إليه الدكتور المخزومي من آراء.

والحق أن الدرس النحوي قد تناولته بالبحث أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي دراسات عديدة وبخاصة في ضوء نتائج الدرس اللساني الحديث. أما هذه الدراسة فتأخذ منحى آخر، إذ هي تستهدف استعراض ما ذهب إليه النحاة المحدثون في ضوء معطيات ونتائج الدرس النحوي القديم عسى أن أستجمع السمات المشتركة التي يستأهل بها هؤلاء الدارسون أن يكونوا أصحاب مدرسة نحوية حديثة على غرار المدارس النحوية القديمة.

وقد قسمت البحث إلى ثلاثة فصول ذيلتها بنتائج جزئية، وكل فصل مقسم إلى مباحث. فالفصل الأول تمهيدي يعرض لملامح الدرس النحوي القديم وفق منهج وصفي يتتبع منهج النحاة القدماء في تعاملهم مع المادة النحوية في مصادرها المختلفة، أعني القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب المحتج بلغاتهم، وأسباب اعتمادهم هذا المنهج دون النظر إلى مراتب هذه المصادر في الاحتجاج. ويتتبع أصول نظرية العامل وأثرها في توجيه الدرس النحوي، كما يتتبع أقوال بعض المتأخرين من النحاة القدامى في العامل كابن مضاء والرضي ويناقش آراءهم فيه.

أما الفصل الثاني فهو دراسة لأسس الاتجاه الحديث في الدرس النحوي، ولذلك فهو يتتبع جذوره المتمثلة في علاقة ما قاله النحاة المحدثون بما قال به النحاة القدامى للوقوف على مدى تأثير القدامى في توجيه الدرس النحوي الحديث من جهة ، ومن جهة أخرى

لمعرفة مدى تجدر مواقف الداعين إلى تيسير النحو ، كما يعرض لأبرز رواده وأهم أعمالهم مع التركيز على أولئك الأعلام الذين اتحدت منطلقاتهم أو تشابهت وجهاتهم أمثال الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي . ويعرض أيضا لأبرز قضايا الدرس النحوي الحديث انطلاقا من تعاور الدارسين المحدثين عليها وتوجيههم عنايتهم إليها.

وقد حاولت جهدي أن ألتزم المنهج الوصفي الذي تقتضيه مثل هذه الدراسة، ولم أحد عنه إلا فيما ندر كالذي فعلته في آخر الفصل الأول عند مناقشتي لآراء النحاة المتأخرين في العامل مناقشة تهدف إلى الوقوف على الفرق بين من يدعو إلى هدم نظرية العامل ومن يدعو إلى إصلاحها ، بما يلائم طبيعة اللغة وأذواق الناطقين بها.

أما الفصل الأخير فاقتضى مني الانتقال إلى المنهج المقارن لأنه يتناول أبرز قضايا الدرس النحوي الحديث وهي عديدة ومتشابكة اكتفيت ببعضها كالنداء والابتداء والاشتغال ، لما لها من ارتباط بالعامل من جهة ، وبحركات الإعراب من جهة ثانية، كل ذلك في ضوء نتائج الدرس النحوي القديم مبديا رأيي في ذلك. ويخلص البحث بناء على ما تم استعراضه إلى أن حاجتنا اليوم إلى التفريق بين نحو المتخصصين ونحو المبتدئين باتت أكبر من ضرورة، لتسلم عقول الناشئة من التخبط والتيه ويخف انتقاد المتخصصين للنحو القديم ودارسيه.

ولست أدعي أني أتيت في هذا البحث بالجديد المبتكر ، فذلك أبعد ما يكون عن مبتدئ في البحث لما يستو عوده ، ولكن حسبي أنني استطعت أن ألملم شتات الموضوع برغم اتساعه وتشعبه واتصاله بالتفكير النحوي ، وبالتطبيق النحوي أيضا ، ذلكم التشعب الذي زاد من صعوبة البحث ، ووجدت نفسي بسبب منه أمام بحر خضم ما كنت لأغوص فيه لولا أن وفقني الله إلى الخطة التي وضعتها بمعاونة من أستاذي المشرف ، فجاء البحث على الوجه الذي ترون .

وبعدُ فقد أفضى بنا الحديث إلى أن نكون في هذا الموضع الذي ننظر منه إلى صنيع النحاة المحدثين بالنحو، وصنيع القدامى من قبل، فيوقفنا البحث على أن:

**1**- النحو العربي بدأ لصيقا بالدراسات القرآنية وعلوم اللغة الأخرى من قراءات ورواية ولهجات ولحن وإعراب ودلالات، يلتقط كل ذلك ويسجله تسجيلا أمينا بأيدي ثقاة مثلوا البداية الفعلية للدرس النحوي الذي أودعه سيبويه في كتابه الذي صار به إمام النحاة. وارتباط النحو عند نشأته بالقرآن الكريم خاصة والعلوم الدينية عامة أدى به إلى أن يغرف من مصطلحات الفقه وأصوله الشيء الكثير حتى بدا وكأنه شيء منه، قال الجرمي « أنا منذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه »[1]، ولكنه ما لبث بعد أن استقام عوده واستتم قوته أن صار حكما تعرض عليه النصوص قرءانا وحديثا وشعرا ونثرا فيقبل منها ما وافق أصوله وقواعده، ويرد ما خالفها، حيث رد النحاة البصريون قراءة ابن عامر كما رأينا ووصفوا « قراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿ إن الله يأمرْكم أن تذبحوا بقرة﴾ »[2] بالجزم دون سبق جازم بالشذوذ وحملوا قول الشاعر:[3]

وناع يخبرْنا بمهلك سيد  تقطع من وجد عليه الأنامل

على الضرورة لأن هذين النصين وغيرهما مخالف لأصولهم.

**2**- النحاة لم يضعوا لشواهدهم خطة محكمة ولذلك لم تسلم قواعدهم من الاستثناءات، مما يدل على عدم عنايتهم بدراسة لهجات القبائل العربية دراسة تفضي إلى معرفة المطرد والمتشابه، لتؤسس عليه القواعد والأحكام العامة التي تضبط اللسان، وفق ما ارتضت العرب من لغة أدبية مشتركة وهو ما يعني أن استقراءهم لكلام العرب كان ناقصا.

**3**- الدرس النحوي درس عربي أصيل، إذ رأيناه ينطلق من القرآن الكريم، ويدور في فلكه؛ يحارب اللحن صونا له، ويضع القواعد التي تضبط اللسان من الزيغ، وتساعد على فهم

---

[1] طبقات النحويين و اللغويين،ص 75
[2] مدرسة الكوفة ص 275
[3] نفسه ص 303

آياته. إضافة إلى أن نمط التأليف المختلط عند اللغويين الأوائل عموما يدل على أنهم انطلقوا من تجربة ذاتية لا عن دراية سابقة بمجالات كل علم من علوم اللغة .

**4**- النحاة أهملوا الاحتجاج ببعض القراءات، والاحتجاج بالحديث الشريف، فأدى بهم ذلك إلى إغفال الكثير من اللهجات، ومن ثم اضطروا إلى التأويل حتى تخضع النصوص التي جاءت وفقها إلى أقيستهم.

**5**- قول النحاة بالعامل كان نتيجة لاستقراء اللغة إذ لحظ النحاة الأولون ممثلين في شخص الخليل بن أحمد ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغيرات وتأثير بعضها في بعض واطراد مظاهره باطراد المؤثرات. ما أدى بهم إلى التفكير في أسباب ذلك، ومن ثم إلى القول به. وأما أقوال المتأخرين في العامل فجاءت مختلفة تبعا لاختلافات منطلقاتهم، وقد مثل الرضي النحاة المتأخرين الذين نظروا إلى آثار القول بالعامل من منطلقات لغوية. في حين كان ابن مضاء من الثائرين على العامل وآثاره من منطلقات سياسية ودينية.

**6**- الدرس النحوي القديم بدأ وصفيا لكنه تحول أواخر القرن الثالث للهجرة وبعده إلى المعيارية لأغراض تعليمية كما يفهم من قول ابن جني في بيانه حد النحو. وأنه وضع «ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنه رد به إليها »[4]

**7**- الدرس النحوي الحديث قد تجنى على النحاة القدامى عندما اتهمهم بتعسير النحو، باتباعهم منهج التأليف الذي قام على نظام الشروح والحواشي والتعليقات، وذلك منهج اقتضته طبيعة القرون التي ساد فيها، فهو من جهة استجابة لطبيعة المتعلمين، ومن جهة أخرى اتساق مع إجلال المجتمع للنحو ومعلمه كما أوضح ابن هشام في مقدمة المغني.

---

[4] الخصائص ج 1 ص 34

**8-** الدرس النحوي جعل المادة النحوية واحدة مع إقراره باختلاف النحاة وتفاوت قدراتهم، فجاءت محاولات تيسير النحو خليطا لا يهتدي به الحيران إلى كلام مبين.

**9-** النحاة المحدثون اختلفوا كما اختلف القدامى وأحيانا أكثر مما يدل على أن النحو مرتبط أشد الارتباط بالمعنى، والمعاني مخزونة في أذهان أصحابها، ومن هنا كان اختلاف النحاة في التأويل والتقدير في أحايين كثيرة دليلا على سعة اللغة بحسب قدرة الناطقين بها أكثر من كونه دليلا على تعصب النحاة.

**10-** الاتجاه النحوي الحديث قد انقسم قسمين: قسم أراد إصلاح مادة النحو لأنها في نظر رواده غير صالحة، وقسم أراد إصلاح منهج النحو أو طريقة عرضه لأنها لم تعد مناسبة لطالبيه في هذا العصر. وكل هؤلاء وأولئك إنما أرادوا خدمة النحو، وحبذا اجتماع الوجهتين ضمن جهد يقوم به فريق متكامل يجمع أهل اللغة إلى علماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الشريعة وكل الفروع ذات الصلة بتعليمية اللغة وعلوم اللسان.

هذا وإني بعد أن أتممت مذكرتي لأتقدم بجزيل الشكر وخالصه لأستاذي الدكتور عبد المجيد عيساني الذي أشرف على هذا البحث وتعهد صاحبه بالتوجيه والرعاية بعد أن وضع بين يدي مكتبته فأفدت من ذلك كثيرا، كما أتوجه بالشكر العميق إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

وبعد فهذا جهدي قدمته آملا أن يحظى من أهل اللغة ببعض عنايتهم، وأن يكون إسهامة في الدرس اللغوي جديرة بالاهتمام . والله وحده أسأل القبول والتوفيق.

# Nom de Dieu le Miséricordieux

Cette recherche, intitulée «que la récente tendance dans les pays arabes» est un résumé de ce que j'ai vu de mon point de vue de nombreux Arabes de langue moderne, une étude descriptive de la trésorerie à côté d'un autre étape dans la progression précédée Bien que l'étude (et soeurs étaient), qui m'a fait une pause a été tenue par le Dr Makhzoumi Vues.

En effet, la leçon grammairien a abordé la recherche la fin de siècle dernier et au début de ce siècle de nombreuses études, en particulier à la lumière des résultats de la leçon verbale parler. Comme cette étude prend un autre cours, il est conçu pour examiner ce qui s'est passé sculpteur mise à jour à la lumière de faits nouveaux et des résultats grammairien ancien mai leçon que l'assignation des caractéristiques communes qui mérite par les universitaires à être les propriétaires d'une école moderne de grammaire À l'instar de l'ancien lycée.

La recherche a été divisée en trois chapitres queue résultats partiels, chaque chapitre est divisé en enquête. Le chapitre I présente une leçon d'introduction des caractéristiques de l'ancien grammairien selon une approche descriptive pistes sculpteur anciens combattants dans leurs relations avec la règle de grammaire dans différentes sources, à savoir le Coran et les hadith Sharif et dans les pays arabes invoqué dans leurs propres mots, les raisons de leur autonomie cette approche sans prendre en considération le classement des sources en signe de protestation. La théorie retrace les origines du Groupe et de son impact dans l'orientation de la leçon grammairien, et retrace les paroles de certains retardataires fils âgé de sculpteur dans le groupe éclairés et se contenter de leur point de vue et d'en discuter.

Le chapitre II est une étude des fondements de la tendance moderne dans la leçon grammairien, et il retrace les racines de la relation ce que dit le sculpteur, y compris mise à jour par le sculpteur anciens combattants à savoir la mesure de l'effet des anciens combattants de tirer la leçon parler un grammairien de pair

Un autre pour voir comment il est comme les défenseurs de faciliter, dans la présente mettre en exergue les astronautes et leur travail en mettant l'accent sur ces médias qui se sont unis de vue ou points de vue similaires comme le Dr Ibrahim Mustapha, M. Mahdi Makhzoumi. Il présente également une leçon de mettre en lumière les questions grammairien parler de Taor modernes universitaires et les diriger à leur

attention.
J'ai fait de mon mieux pour commis approche descriptive requis par une telle étude, pas une de ses ressemblance que rarement fait dans le dernier chapitre une lors de l'examen des vues de flamants retardataires dans la discussion de groupe visant à se lever sur la différence entre ceux qui appellent à la démolition de la théorie groupe est appeler à la réforme, Pour répondre aux goûts de la nature de la langue et la parole. Le dernier chapitre est due à me déplacer à l'approche comparative qui porte sur les questions soulevées leçon grammairien parler est nombreux et complexes, j'ai un recours et commencer à engager, en raison de leur association avec l'agent d'une part, et des gestes à exprimer d'autre part, tout ce qui à la lumière des résultats, montrant une vieille leçon grammairien à mon avis Ainsi. L'étude conclut sur la base de ce qui s'est passé en revue aujourd'hui que nous devons faire la distinction entre certains spécialistes et certains novices sont devenus plus urgents, de recevoir l'esprit de confusion résultant de la disparition prématurée et de dissimuler ses critiques de certains anciens spécialistes et les universitaires.
Je ne prétends pas que je viens dans cette nouvelle et les nouvelles recherches, il est loin d'être un junior dans la recherche pour Aston retour, mais j'ai pu suffit Almlm sujet malgré la plus grande diaspora et le peuple et sa pensée grammairien, grammairien et appliquée également, ainsi que complexe, qui a augmenté la difficulté de la recherche, et trouvé Moi-même à cause d'elle au milieu de la mer en face de vous

Plonger à la recherche de ce pas à Dieu et techniques au plan élaboré par l'aide de mon professeur superviseur, délivré de recherche sur le visage, que vous pouvez voir.

Après l'exposé nous a amenés à être dans cette position, vous regardez la fabrication d'environ sculpteur moderne, de fabrication et les anciens combattants avant, arrêtez-vous que la recherche:

1 - Comme étant l'arabe coranique grossissement des études de langue et de la science d'autres lectures, histoire et dialectes, et la voix lyrique et de connotations, saisit tout cela et d'enregistrement dignes de confiance mains espoir réel début de la leçon grammairien placé leurs parents par écrit avant de devenir un sculpteur. L'association à sa création comme le Saint Coran et en

particulier les sciences religieuses général l'a amené à boire de la terminologie et la jurisprudence islamique semble bien que même si aucune de celle-ci, at-il dit reus «Depuis que j'ai publié trentaine de personnes dans la doctrine du livre, savoir[1]», mais il est diffusé après le retour sera Astkam La force avant qu'il ne devienne un texte lu et parlé de poésie et de prose, y compris tribales et approuvé ses actifs et de ses règles, est quelque chose qui fonctionne, où un fils du sculpteur, Amer lecture optique que nous avons vu et »[2][ que Dieu vous ordonne d'abattre une vache ]décrit «lecture Amr ibn Abi Alaa  affirmée sans avoir au préalable Cabinet des anomalies et a procédé les mots du poète:[3]

La date limite Sayed Naa nous trouvé réduire les secrétariats La nécessité parce que ces textes et autres éléments d'actif au contraire.
2- Le grammairien  n'a pas établi de plan de la preuve pour le tribunal et n'a donc pas reconnaître leurs bases d'exceptions, indiquant une absence d'une étude attentive des dialectes des tribus arabes études menant à soutenir et autres connaissances, d'établir les règles et dispositions générales régissant la langue, comme les Arabes du gouvernement a accepté d'un commun la langue morale, qui Signifie que l'extrapolation de parler les Arabes étaient sous-représentées.

3-  La leçon inhérents étudié grammairien arabe, comme nous l'avons vu découle du Coran, et est en orbite; inattentive lutté pour préserver, et fixe les règles qui contrôlent la langue de Aberrations, et qui aide à mieux comprendre les mandats. En outre, le schéma de composition mixte au sommet linguistes indique généralement qu'il a pris de l'expérience est auto-conscient de tous les domaines de la science langue.

4 - Le grammairien  négligé certaines lectures de protestation, et la protestation ENTRETIEN Sharif, qui les conduise à négliger un grand nombre de dialectes, et devaient ensuite être soumis à

---

[1] Grammairiens et des cours de langue, p. 75
[2] Ecole Al Kufah 275
[3] Al lui-même 303

l'interprétation même des textes qui sont venus à Qays en conséquence.

5 - Le grammairien  dire le conducteur du véhicule était un résultat de l'examen de la langue depuis Consciente sculpteur premier représentant en la personne de Hébron, Ahmed Ben ce qui a des mots de la fin des changements et l'impact les uns les autres et de plus en plus régulièrement des manifestations influences. Ce qui a conduit à réfléchir sur les raisons de celle-ci, puis de le dire. Le témoignage est venu Groupe retardataires dans différentes variantes en fonction de la pole position, a été la satisfaction retardataires sculpteur qui a examiné les effets à-dire le conducteur des arguments en faveur des minorités linguistiques. Alors que le fils a été éclairé par le groupe rebelle et de ses effets sur les bases de politiques et religieux.

6 - A commencé la leçon grammairien ancien descriptif, mais tournant la fin de troisième siècle de migrations et au-delà de la norme à des fins éducatives, au sens où l'entend dire de son fils en tirer une. Et qu'un «, ce qui provoque pas l'un des spécialistes de la langue arabe à son peuple, dans l'Oratoire, la prononciation, mais pas par qui et, dans certains Cz réponse à celle-ci» [4]
7 - la leçon grammairien parler mai récolter les vieux sculpteur lorsqu'il a accusé Ptasir que, à la suite d'un régime de droit d'auteur qui a annotations et notes de bas de page, des commentaires, comme requis par la nature des siècles un qui a prévalu où est le point en réponse à la nature des apprenants, d'autre part compatible avec l'hommage rendu à la communauté L'enseignant a également expliqué dans l'introduction à Ibn Hisham chanteur.

8 - leçon grammairien faire une règle de grammaire avec approbation à divers selon les capacités et sculpteur, est venu que les tentatives visant à faciliter une galaxie pas guidée par le lac de parler indiqué.

9 - Le grammairien  mise à jour également en désaccord en

---

[4] Caractéristiques c 1 heures 34

désaccord âgés et parfois plus de indique que l'association est liée à la plus logique, c'est à dire stockés dans l'esprit de leurs propriétaires, d'où la différence d'interprétation sculpteur et dans la satisfaction souvent preuve de la capacité de compétence linguistique, conformément aux orateurs plutôt que de preuves L'intolérance grammairien .

10 - Tendance à la modernisation ont été divisés en deux sections: la règle comme il a voulu réformer aux yeux des parrains impropres, et il a voulu réformer le programme d'études ou comme un moyen de mettre en place, il n'est plus approprié pour les candidats dans cette tranche d'âge. Toutes ces personnes et ceux qu'ils veulent, mais que le service, de préférence au sein de la réunion des efforts déployés par une équipe intégrée apporte leur langue à des psychologues, des sociologues et des spécialistes de la charia et de toutes les sections pertinentes de la langue d'enseignement de langue et de la science.

Ceci, après que j'ai fini ma note à exprimer mes remerciements et mes sincères à Monsieur le Président, le Dr Aissani Abdul Majid, qui a supervisé la recherche et a promis sa direction et de prise en charge après avoir mis dans les mains de la bibliothèque a manqué de ce lot, je remercie également tous les profonde m'a aidé à terminer ce travail humble.

Après cet effort par l'espoir que la langue de certains des gens prudents, et que sa leçon de langue digne d'attention. Et Dieu seul demander l'acceptation et le succès

## خاتمة و نتائج

وبعدُ فقد أفضى بنا الحديث إلى أن نكون في هذا الموضع الذي ننظر منه إلى صنيع النحاة المحدثين بالنحو، وصنيع القدامى من قبل، فيوقفنا البحث على أن:

**1**- النحو العربي بدأ لصيقا بالدراسات القرآنية وعلوم اللغة الأخرى من قراءات ورواية ولهجات ولحن وإعراب ودلالات، يلتقط كل ذلك ويسجله تسجيلا أمينا بأيدي ثقاة مثلوا البداية الفعلية للدرس النحوي الذي أودعه سيبويه في كتابه الذي صار به إمام النحاة. وارتباط النحو عند نشأته بالقرآن الكريم خاصة والعلوم الدينية عامة أدى به إلى أن يغرف من مصطلحات الفقه وأصوله الشيء الكثير حتى بدا وكأنه شيء منه، قال الجرمي « أنا منذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه »[1]، ولكنه ما لبث بعد أن استقام عوده واستتم قوته أن صار حكما تعرض عليه النصوص قرءانا وحديثا وشعرا ونثرا فيقبل منها ما وافق أصوله وقواعده، ويرد ما خالفها، حيث رد النحاة البصريون قراءة ابن عامر كما رأينا ووصفوا « قراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿ إن الله يأمرُكم أن تذبحوا بقرة﴾ »[2] بالجزم دون سبق جازم بالشذوذ وحملوا قول الشاعر:[3]

وناع يخبرْنا بمهلك سيد  تقطع من وجد عليه الأنامل

على الضرورة لأن هذين النصين وغيرهما مخالف لأصولهم.

**2**- النحاة لم يضعوا لشواهدهم خطة محكمة ولذلك لم تسلم قواعدهم من الاستثناءات، مما يدل على عدم عنايتهم بدراسة لهجات القبائل العربية دراسة تفضي إلى معرفة المطرد والمتشابه، لتؤسس عليه القواعد والأحكام العامة التي تضبط اللسان، وفق ما ارتضت العرب من لغة أدبية مشتركة وهو ما يعني أن استقراءهم لكلام العرب كان ناقصا.

---

[1] طبقات النحويين و اللغويين،ص 75

[2] مدرسة الكوفة ص 275

[3] نفسه ص 303

**3**- الدرس النحوي درس عربي أصيل، إذ رأيناه ينطلق من القرآن الكريم، ويدور في فلكه؛ يحارب اللحن صونا له، ويضع القواعد التي تضبط اللسان من الزيغ، وتساعد على فهم آياته. إضافة إلى أن نمط التأليف المختلط عند اللغويين الأوائل عموما يدل على أنهم انطلقوا من تجربة ذاتية لا عن دراية سابقة بمجالات كل علم من علوم اللغة .

**4**- النحاة أهملوا الاحتجاج ببعض القراءات، والاحتجاج بالحديث الشريف، فأدى بهم ذلك إلى إغفال الكثير من اللهجات، ومن ثم اضطروا إلى التأويل حتى تخضع النصوص التي جاءت وفقها إلى أقيستهم.

**5**- قول النحاة بالعامل كان نتيجة لاستقراء اللغة إذ لحظ النحاة الأولون ممثلين في شخص الخليل بن أحمد ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغيرات وتأثير بعضها في بعض واطراد مظاهره باطراد المؤثرات. ما أدى بهم إلى التفكير في أسباب ذلك، ومن ثم إلى القول به. وأما أقوال المتأخرين في العامل فجاءت مختلفة تبعا لاختلافات منطلقاتهم، وقد مثل الرضي النحاة المتأخرين الذين نظروا إلى آثار القول بالعامل من منطلقات لغوية. في حين كان ابن مضاء من الثائرين على العامل وآثاره من منطلقات سياسية ودينية.

**6**- الدرس النحوي القديم بدأ وصفيا لكنه تحول أواخر القرن الثالث للهجرة وبعده إلى المعيارية لأغراض تعليمية كما يفهم من قول ابن جني في بيانه حد النحو. وأنه وضع «ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنه رد به إليها »[4]

**7**- الدرس النحوي الحديث قد تجنى على النحاة القدامى عندما اتهمهم بتعسير النحو، باتباعهم منهج التأليف الذي قام على نظام الشروح والحواشي والتعليقات، وذلك منهج

[4] الخصائص ج 1 ص 34

اقتضته طبيعة القرون التي ساد فيها، فهو من جهة استجابة لطبيعة المتعلمين، ومن جهة أخرى اتساق مع إجلال المجتمع للنحو ومعلمه كما أوضح ابن هشام في مقدمة المغني.

**8-** الدرس النحوي جعل المادة النحوية واحدة مع إقراره باختلاف النحاة وتفاوت قدراتهم، فجاءت محاولات تيسير النحو خليطا لا يهتدي به الحيران إلى كلام مبين.

**9-** النحاة المحدثون اختلفوا كما اختلف القدامى وأحيانا أكثر مما يدل على أن النحو مرتبط أشد الارتباط بالمعنى، والمعاني مخزونة في أذهان أصحابها، ومن هنا كان اختلاف النحاة في التأويل والتقدير في أحايين كثيرة دليلا على سعة اللغة بحسب قدرة الناطقين بها أكثر من كونه دليلا على تعصب النحاة.

**10-** الاتجاه النحوي الحديث قد انقسم قسمين: قسم أراد إصلاح مادة النحو لأنها في نظر رواده غير صالحة، وقسم أراد إصلاح منهج النحو أو طريقة عرضه لأنها لم تعد مناسبة لطالبيه في هذا العصر. وكل هؤلاء وأولئك إنما أرادوا خدمة النحو، وحبذا اجتماع الوجهتين ضمن جهد يقوم به فريق متكامل يجمع أهل اللغة إلى علماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الشريعة وكل الفروع ذات الصلة بتعليمية اللغة وعلوم اللسان.

## قائمة مصادر البحث و مراجعه


– القرآن الكريم برواية ورش

1- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، دط 2003

2- أسرار العربية ، ابن الأنباري ،تحقيق محمد بهجت البيطار ،بيروت ،دط ،1957

3- أشتات المجتمعات في اللغة والأدب . عباس محمود العقاد دار المعارف مصر،دط ،دت

4- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، مكتبة رحاب، الجزائر

5- الأدب المفرد ، البخاري ،227 ، المطبعة السلفية ، مصر ، 1375 هـ

6- الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1997

7- الأغاني ، أبو فرج الأصفهاني ، دار الكتب والهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،دط ،دت

8- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، دط 2006

9- الإنصاف، ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة ، دط، دت

10- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط 1984

11- التبيين، العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، لبنان، دط 1986

12- تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 5 ، دت
13-تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة، ظبية سعيد السليطي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ط1، 2002
14-التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،ط3 ،دت
15-تيسيرات لغوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ،دط ، دت
16-الجملة النحوية نشأة تطورا وإعرابا، عبد الفتاح الدجني،مكتبة الفلاح، الكويت، ط2، 1987
17-الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، لبنان ط3، 1969
18-الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى لبنان، ط2
19-الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة، لبنان، ط1، 1980
20-دراسات و تعليقات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1994
21-الرد على النحاة ، ابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر ط3 .
22-شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، 1990
23-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1998
24-شرح المفصل، ابن يعيش، دار عالم الكتب ، بيروت ،دط ، دت
25-ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، لبنان، ط1، دت

26-طبقات النحويين و اللغويين، الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر
27-ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1983
28-فقه اللغة، علي عبد الواجد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط8 ،دت
29-الفهرست، ابن النديم، تحقيق مصطفى الشويمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
30-في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، 1970
31-في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة
32-في النحو العربي نقد و توجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط2، 1986
33-في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر و التوزيع،دط 1988
34-القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، دط 1986
35-الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، 1988
36-لسان العرب، ابن منظور ،دار احياء التراث العربي ، دط ، 1997
37-اللغة العربية معناها و مبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004
38-لغة القرآن الكريم في جزء عم، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، لبنان، دط، 1981
39-المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 5 ،دت

40-مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط3، 1986
41-المزهر في علوم اللغة و أنواعها، جلال الدين السيوطي، دراسة فؤاد على منصور، دار الكتب العلمية، ط1، 1998
42-مصادر الشعر الجاهلي و قيمتها التاريخية، ناصر الدين الأسد، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1966
43-مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط 2002
44-المغني، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك و محمد علي، ط2، دار الفكر 1969
45-مفتاح العلوم، السكاكي، دار الكتب العلمية، لبنان،دط ، دت
46-المقدمة، ابن خلدون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000
47-الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ،دط ،1979
48-من تاريخ الأدب العربي، طه حسين، دار العلم للملايين، لبنان، ط4، 1981
49-الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 11 ،دت
50-النحو الغائب، عمر يوسف عكاشة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، لبنان، ط1، 2003
51-النحو الوافي، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ،دط ،دت
52-النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط3 ،دت

53-نحو عربية ميسرة ، أنيس فريحة ، دار الثقافة بيروت ،دط 1955
54-نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين، حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2000
55-واقعنا المعاصر، محمد قطب، مكتبة رحاب الجزائر ،دط ،دت

**دوريات و نشريات**

1- أعمال ندوة تيسير النحو، أفريل 2001، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2001 .
2- الأثر. مجلة الآداب و اللغات، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 03 ماي 2004، العدد 04، ماي 2005

**مخطوطات**

- النحو العربي بين دعاة الأصالة و دعاة التجديد، رسالة دكتوراه، إعداد عبد المجيد عيساني، 2004/2003.